جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية

د.عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز الشثري
قسم الإدارة والتخطيط التربوي – كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

جامعات الشركات كمدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية

د.عبد العزيز بن ناصر بن عبد العزيز الشثري
قسم الإدارة والتخطيط التربوي – كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص الدراسة:

سعت الدراسة الحالية إلى التعرف على مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية . من أجل تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية ، كما تم تحديد متطلبات وكذلك معوقات تطبيق الشراكة الجامعية فيما بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية . وتم التوصل إلى مقترحات لاستخدام جامعة الشركات لتفعيل الشراكة بين (الجامعات الحكومية وبين المؤسسات الإنتاجية) بالمملكة العربية السعودية . وقد تم تطبيق المنهج الوصفي على عينة الدارسة وهي (٧٧) عضواً من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية . وعلى (١٣٤) عضواً من جامعة الملك سعود حيث تم اختيار العينة من ثلاث كليات بنفس المسمى و التخصص من كلا الجامعتين . وتم إعداد استبانة مكونة من (٥١) عبارة ، وقد صنفت عبارات الاستبانة إلى أربعة محاور، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها :

– أن تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية :

١- سيجعل الجامعات على تواصل حقيقي مع التنمية والمجتمع .

٢- سيساعد على افتتاح برامج جديدة بالجامعات وفقاً لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية .

٣- سيعمل على تهيئة الموظفين الجدد وإكسابهم الكفايات اللازمة .

– أن من أهم المتطلبات لتفعيل العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والجامعات الحكومية :

١- إعداد دليل شامل وذلك بالتعاون بين الجامعات وبين المؤسسات باليات إنشاء الشركات الجامعية .

– ومن أهم المعوقات التي تواجه تفعيل العلاقة بين المؤسسات الإنتاجية والجامعات الحكومية .

١- بحوث أعضاء هيئة التدريس غالباً تميل إلى الجانب النظري أكثر من التنظيمي .

واختتمت الدراسة الحالية بالتوصل إلى مجموعة من المقدمات بناء على النتائج التي توصلت إليها .

المقدمة:

أولا: الإطار العام للدراسة

في ظل التحديات العالمية والمحلية التي تواجه التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية، تسعى الجامعات الحكومية السعودية لتفعيل الشراكة بينها وبين المؤسسات الإنتاجية والخدمية المختلفة، بما يحقق العديد من الفوائد عليهما، ويدعم تحقيق أهدافهما خاصة المشتركة منها، وذلك تمشياً مع توجّهات خطط التنمية بالمملكة العربية السعودية.

وفي ظل توجه وتحوّل أماكن العمل والإنتاج،من أماكن إنتاجية وخدمية إلى أماكن قائمة على التعلّم والمعرفة، فإن هذا يتطلّب تدريب العاملين على كيفية الحصول على المعرفة، وإجراء البحوث وتطبيق المعارف النظرية، واقتراح حلول للمشكلات، وتصميم وتنفيذ هذه الحلول من خلال فريق عمل متكامل (فرغلي وجاد، ٢٠٠٥، ص ١٥٧).

وفي هذا السياق أطلقت اليونسكو عن تصوّرها المستقبلي للجامعة بمصطلح (Proactive University) وتتحدد ملامح هذه الجامعة في أنها تسعى للارتباط بعلاقات تعاون مع المؤسسات الصناعية والخدمية في مجتمعها، كما تسعى من خلال هذه العلاقات لتوجيه أنشطة هذه المؤسسات، كما أن لها القدرة على الاستبصار بالمشكلات والتحديات التي يمكن أن تواجه مؤسسات المجتمع كافة، وتعمل على طرح تصورات حول أساليب الوقاية منها ومواجهتها (T. Carlos, 1996, pp.11-27 .)

وتعتبر الشراكة المجتمعية هي السبيل الأمثل لتحقيق الاتصال والتفاعل بين الجامعة ومؤسسات المجتمعات الإنتاجية، حيث تعتبر تجميعًا لمجموعة من القدرات والموارد لإثنين أو أكثر من الشركاء، حيث تقتضي هذه الشراكة المشاركة في مسئولية العمل وأخطاره، إضافةً إلى ذلك فإن كل شريك يصبح مسئولاًعن أعمال الشريك الآخر، أو عند ممارسته للعمل على نحو غير ملائم (الفرجاني، ٢٠٠٧، ص ٣٧).

وتعتبر جامعات الشركات منظومة استراتيجية شاملة لتطوير وتعليم الأفراد، من أجل الوفاء بأغراض الشركة، وهي الوسيلة الأولى للتنمية المهنية للأفراد في الشركة، فضلاً عن قيامها بتقديم كل من فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي التي تعمل على دعم النمو الشخصي، وكذلك النمو المهني للأفراد في المؤسسة، وذلك داخل مناخ

تنظيمي إيجابي داعم يسوده الاحترام.(المرجع السابق، ٢٠٠٧، ص ٤١ (. كما أنها شكل من أشكال التنافس مع الجامعات التقليدية، وهي مُكرّسة فقط لمنح شهادات للبرامج ما بعد الثانوية، ويوجد في العالم نحو ١٦٠٠ جامعة شركة، أُنشئ منها ٤٠٠ في غضون السنوات العشر الماضية، كما تم الاعتراف بنشاط جامعة موتورولا (Motorola University) وأعتُبرت مَعلمًا من بين أنجح جامعات من نوعها، فهي تعمل بميزانية سنوية تبلغ (١٢٠) مليون دولار أمريكي، وتُدير (٩٩)شبكة تعليمية وتدريبية في(٢١) بلدًا (Peter Jarvis ,2001,P.96).

وفي هذا الصدد يوجد العديد من الجامعات التي سارت في اتجاه تبّني ثقافة الشركات، وأن معظم طلابها بالدراسات العليا، ومُعظم أبحاثهم يتم تمويلها من قِبل الشركات، وحتى بحوث الترقية لأساتذة الجامعات أصبحت الشركات الكبرى هي التي ترعاها الآن. كما تُدرك المؤسسات الصناعية والتجارية أن الأكثر أهمية لديها ليست المعدات أو التجهيزات أو الآلات فقط،بل رأس المال البشري المتمثل في العاملين لديها ومعلوماتهم وخبراتهم العملية، ولزيادة هذه الموارد قامت الكثير من المؤسسات بإقامة جامعات الشركات، وتقوم هذه الجامعات بدور النسيج الذي يربط تعليم الموظفين والعمال بإستراتيجية الشركة (البنك الدولي، ٢٠٠٣، ص ٣١).

وفي ضوء ذلك لايمكن أن يعيش التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية بِمعزل عن هذه التغيرات، وأصبح لابد أن تستثمر المملكة امكاناتها المتمثلة في الجامعات الحكومية في تنمية الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، وكذلك تستفيد الجامعات من امكانات المؤسسات والشركات المختلفة، بما يُدّعم الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية والصناعية، وبما يُحدث تنمية حقيقية في كافة المجالات.

مشكلة الدراسة:

أوضحت نتائج دراسة (الحربي، ٢٠٠٨م، ص١٥٧) أن الأزمة التي تمر بها كثير من الجامعات ناتجة عن ضعف العلاقة بين مؤسسات التعليم الجامعي وعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، أو تجاهلها بالرغم من أهميتها، وكذلك أشارت نتائج دراسة (نوفل، ١٩٩٥م،ص٣٤) إلى تجاهل المؤسسات الإنتاجية للدور الذي يمكن أن تؤديه

مؤسسات التعليم الجامعي، وتستفيد منه في زيادة انتاجيتها وتحقيق أهدافها، كما أشارت كذلك نتائج دراسة (الزميع، ١٩٩٩م،ص ٤٩) إلى قلة اهتمام المسئولين في مؤسسات الصناعة والإنتاج بإحداث التطوير التقني المستمر ،للإرتقاء بمستوى تلك المؤسسات ,وافتقار الطلب الاجتماعي على نتائج البحوث ,وبالتالي فإن البحث العلمي بالجامعات غير موجّه لخدمة الاقتصاد الداخلي والخارجي للدول وحل مشكلات الإنتاج.

كما أن هناك العديد من الدراسات التي أكدّت على أن الجامعة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في تطوير المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وفقا لمتغيرات السوق المحلية والعالمية، والاستفادة من المتغيرات التقنية والتطبيقات البحثية في تطويرها، وذلك من خلال ارتباط الجامعات الوثيق بالمؤسسات المجتمعية المختلفة، وذلك إيمانًا منها بأن الشراكة في صالح العملية التعليمية والبحثية القائمة بالجامعة، وأيضاً في صالح عمليات الإنتاج والخدمات التي تقدمها هذه المؤسسات المجتمعية (عبد الباقي، ٢٠٠٠م، ص ٣٧٧).

وظهر ذلك جلياً في أنه لا توجد بالمملكة العربية السعودية حتى الآن أي نوع من أنواع جامعات الشركات، بالرغم من أن هناك توجه نحو إنشاء ثلاث شركات جامعية في كل من جامعة الملك سعود في الرياض، جامعة الملك عبد العزيز في جدة، وجامعة الملك فهد في الظهران، كما أن الدراسات التي أجريت على تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية محدودة للغاية، ولذا ستسعى الدراسة الحالية ـ بإذن الله ـ لتقديم مجموعة متكاملة من المقترحات لتفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية والمؤسسات والشركات الإنتاجية، وتتمثل مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

كيف يمكن استخدام جامعة الشركات (الشركات الجامعية) بالمملكة العربية السعودية لتكون مدخل لتفعيل الشراكة بين الجامعة الحكومية وبين المؤسسات الإنتاجية؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية:

١- ما مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر

أعضاء هيئة التدريس في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود) ؟

٢- ما متطلبات تطبيق جامعة الشركات (الشركات الجامعية) بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود،)؟

٣- ما معوقات تطبيق أو إنشاء الشركات الجامعية (جامعة الشركات) بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود)؟

٤- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات عينة الدراسة تعزى إلى اختلاف خصائصهم الوظيفية ؟

٥- ما المقترحات اللازمة(لجامعة الشركات) لتكون مدخل لتفعيل الشراكة بين (الجامعات الحكومية وبين المؤسسات الإنتاجية) بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود) وفي ضوء خبرة المملكة المتحدة ؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية الى ما يلي:

١- التعرف عن مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية، من أجل تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية.

٢- تحديد متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالتعاون بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية.

٣- رصد لمعوقات إنشاء أو تطبيق جامعة الشركات (الشركات الجامعية) بالمملكة العربية السعودية.

٤- التوصل إلى مقترحات لاستخدام جامعة الشركات لتكون مدخل لتفعيل الشراكة بين (الجامعات الحكومية وبين المؤسسات الإنتاجية) بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أفراد العينة وفي ضوء تجربة المملكة المتحدة.

أهمية الدراسة:

تمثلت أهمية الدراسة في أن الدراسة الحالية تعتبر الدراسة الأولى –في حدود علم الباحث– التي تقدم عرض للخبرة البريطانية في مجال جامعة الشركات وإمكانية الإفادة منها في تقديم مقترحات قابلة للتطبيق لاستخدام جامعة الشركات كمدخل في تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية وبين المؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعتي الإمام محمد لن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود.

حدود الدراسة:

اقتصرت الدارسة الحالية على الحدود التالية:

الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة الحالية على عرض تجربة جامعات الشركات بالمملكة المتحدة.

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة الحالية على جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود.

الحدود الزمانية: الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي ١٤٣٢هـ / ١٤٣٣هـ

مصطلحات الدراسة:

جامعة الشركات Corporate University: تعرّف"بأنها منظومة استراتيجية شاملة لتطوير وتعليم الموظفين، من أجل الوفاء بأغراض الشركة؛ وهي الوسيلة الأولى للتنمية المهنية للموظفين في الشركة، فضلًا عن قيامها بتقديم كل من فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي التي تعمل على دعم النمو الشخصي، وكذلك النمو المهني للأفراد في المؤسسة، وذلك داخل مناخ تنظيمي إيجابي داعم يسوده الاحترام". Peter Jarvis ((2001):

كما تعرف بأنها:"أحد أقسام المؤسسة التي تنشئها وتديرها الشركة بهدف تنمية القاعدة المعرفية لدى موظفيها؛ حيث تعمل كمظلة استراتيجية لمتطلبات التعليم الكلية للشركة، أي لجميع الموظفين والعاملين وسلسلة القيمة المضافة التي تتضمن المستهلكين والموردين والموزعين؛ حيث تعمل جامعة الشركات على بناء الكفاءات

الفردية والمؤسسية التي يمكن استخدامها في رفع أداء المؤسسة. (Corporate Universities, (2000))

وتعرفها الدراسة الحالية إجرائيا "بأنها مؤسسة تعليمية تقوم على تدعيم الشراكة بين الجامعات الحكومية وبين الشركات بهدف التنمية المهنية للعاملين بالشركة، وتدريب طلاب الجامعة، وتطوير الإنتاج بالشركة، وتمنح الطلاب شهادات تعادل الشهادات الجامعية".

الشراكة: Partnership

ويمكن تعريفها بأنها: "كيان ديناميكي يتميز بالتعاون بين مجموعتين من الأفراد أو المؤسسات في أوضاع تنظيمية متقاربة أو متساوية، بهدف تحقيق مكاسب أو فوائد لكلا الطرفين، على أن تتسم هذه العلاقة بالفهم الواعي، واحترام الاختلافات بين الأطراف المشاركة، والاتصال والتواصل الفّعال، وتوظيف الإمكانات المادية والبشرية في إطار محدد من اتخاذ القرار".

(A. Brothwick and Others (1992).

وتعرّف أيضاً بأنها: "عقد اتفاق مقنن يتم من خلال الحوار الحر، والذي تتوافر فيه إرادتان أو أكثر للاشتراك في مشروع، أو الاضطلاع بنشاط أو عمل، يتم من خلاله التكامل بين هذه الأطراف، ويسعى الشركاء لصياغة أهداف جديدة مشتركة مبنية على أساس الفهم المشترك، كما أن الشراكة عملية ديناميكية تبدأ خطاها الأولى عندما يتم تصميمها بشكل كلي، واضعة في اعتبارها كل الالتزامات وتوقعات الشركاء" (بدوي، ١٩٨٢، ص ٣٥).

وتعرفها الدراسة الحالية إجرائيا بأنها "اتفاق تعاوني بين الشركات الإنتاجية أو الخدمية وبين الجامعة، بهدف توحيد الجهود نحو تحقيق أهداف محددة، كما أنها ملزمة لجميع الشركاء نحو تحقيق الأدوار المطلوبة من كل شريك".

ثانيا: الإطار النظري

أ- مفهوم الشركات الجامعية: (جامعات الشركات):

يصعب توضيح معنى جامعة الشركات، حيث تتوافر لها أشكالاً متنوعة، كما يكون لها أهدافًا متنوعة من مؤسسة لأخرى، ويرى (Taylor and Phillips) أن أصل ظاهرة

جامعة الشركات"هو البحث عن الجمع بين التعليم والعمل معًا، لتحقيق منفعة متبادلة فيما بينهما"، كما يوضحان أنها مختلفة عن أقسام التدريب لأنها جزء من قدرة المؤسسة على تغيير نفسها، ويقترحان أن تقدم تقريرها مباشرة للمدير التنفيذي بدلاً من مدير الموارد البشرية لما يتعلق بأسباب الحالة والمصداقية والثقافة والتركيز. (2002, p. 7).

كما أنه مازال من الصعب توضيح مفهوم جامعة الشركات فيرى البعض أنها تنشأ نتيجة عدم الرضا عن التعليم ما بعد الثانوي وفقاً لحاجات التعلّم مدى الحياة، ويرى (Thomas) الأمر يُعد أكبر، حيث يرى أنها يمكن أن تتضمن كل أو بعض مما يلي ومنها: الشراكة مع الجامعات والموردين الآخرين، التركيز على التعلم والتنمية للعاملين، نظام لإدارة المعرفة، مركز للتميز. (1999.p22)

ويمكن تعريف جامعة الشركات على أنها"العمليات التنظيمية الإستراتيجية للتنمية المنظمة مركزيًا للتعلم والمعرفة داخل سلسلة من قيم المنظمة، وبين المعنيين بها، بهدف تحقيق أهداف عمل المنظمة، كما ينظر البعض إلى جامعة الشركات على أنها صورة معدّلة لأقسام التدريب، وقد كانت ترتبط بتنمية الموارد البشرية. (Walton, 1999,p.60)

وقد كان ذلك صحيحًا في الماضي، لكنه اليوم أصبح من المبادرات الضرورية التي تقوم بها المؤسسات لإدارة مدى واسع من احتياجات التعلّم الخاصة بالأفراد، ومتطلبات التنمية التنظيمية، ويعرف قاموس اكسفورد مصطلح جامعة على أنها"مؤسسة تعليمية مصممة للتعليم والدراسة أو كلاهما للطلاب في كل فروع التعلم المتقدم، وتقدم الدرجات العلمية لكليات متنوعة وتتضمن معاهد وكليات متماثلة"، ولذا يمكن ان على هذه المؤسسات (جامعة الشركات) جامعات.

ويرى (Walton.1999) أن جامعة الشركات لا يمكن أن تتفق مع التعريف السابق، كما أن (Thomas.1999) يرى أن مصطلح الجامعة يتم استخدامه في ضوء تطلعاتها الطموحة لتحقيق أهدافها في التعليم داخل المؤسسة، أكثر من أي محاولات تتم بأي جامعة تقليدية، والصعوبة في تعريف مفهوم جامعة الشركات ناتج عن توظيف المؤسسات لها بطريقة مختلفة، حيث تعد طريقة شاملة لأنشطة التعلّم الرسمية

الخاصة بها، فالمصطلح يضيف شرعية وثقلاً، ويقدم مناخاً مناسباً لإدارة التعليم والتعلّم، ومشكلة توضيح المصطلح تتضاعف، لأن الأمثلة التي قامت بتطبيق جامعة الشركات، لا تقوم باستخدام المصطلح لوصف أنشطة التعلّم التي تتم بها، ومثال ذلك (بنك مونتريال).

ولقد أوضح مسح قامت به الباحثة (Meister) أن ٥٤% من ما يسمى بجامعات الشركات،لا تستخدم مصطلح الجامعة، فتأخذ ألقاب مثل معهد التعلّم أو أكاديمية التعلّم والتي يبدو أنها أكثر تفضيلاً من لقب جامعة. (1998,p.156)

ومع ذلك فإنه من الضروري الإشارة إلى أن مصطلح جامعة الشركات يكون مناسب بدرجة محدودة، فهو مصطلح له أوجه ومعان عديدة للأفراد والمديرين في مختلف الصناعات والأسواق وسياقات العمل، ولذلك فإنه من الضروري عند القيام بتوضيح مفهوم جامعة الشركات أن يتم التعرف على الدور الذي تقوم به بدقة، وكذلك العمليات والوظائف التي تريد المؤسسة أن تقوم بها، حيث يُعد فهم المؤسسة لهذه العمليات والوظائف من العوامل الرئيسة التي تساعد المؤسسة على النجاح فيما تقوم به.

وتُعرّف (Meister)جامعة الشركات على أنها"المظلة الإستراتيجية لتنمية وتعليم العاملين والعملاء والموردين لتحقيق استراتيجيات المؤسسة. (1998,p.45)

وهناك مفهوم أكثر شمولاً يعكس الطبيعة الغامضة لمفهوم جامعة الشركات،ويمكن توضيحه أن مثل هذه المؤسسات تتواجد في أشكال متنوعة، وتعمل تحت مسميات متنوعة، وتُطبّق أشكالاً متنوعة من التعليم والتدريب وأنشطة التنمية.

وكما أوضح(Lester.1999) أن مصطلح جامعة الشركات يبدو أنه مرادف لعدد من المصطلحات مثل الجامعة الافتراضية Virtual University، وكلية عمل الشركات Corporate Business School، ومراكز التعلّم Learning Centre، ولذا فأنه من الواضح أن الاسم ليس هامًا لمثل هذه الكيانات، لكن المهم هو المدخل الفلسفي ومعرفة أنها عوامل هامة في تيسير تعلم العاملين وتنميتهم.(1999.pp74-78)

كما يرى كل من Fresina (1997), Densford (1998), Meister (1998) and Robie [(1999)] أن العامل الرئيس في تعريف جامعة الشركات هو التركيز على تحقيق

الأهداف التنظيمية والأولويات أكثر من التركيز على المداخل التقليدية للتدريب والتنمية، التي يتم تنفيذها لإشباع حاجات الأفراد.

وبذلك يمكن تعريف جامعة الشركات على أنها:"وظيفة أو قسم يهدف استراتيجيًا لتحقيق تكامل تنمية الأفراد،وتنمية أدائهم في ضوء عملهم كفرق، وبالتالي يتم تنمية المؤسسة ككل،من خلال الارتباط مع الموردين، وتنفيذ بحوث على مدى أوسع، وتيسير تقديم المحتوى وقيادة الجهد لبناء فريق قيادة أفضل. (Global Learning, 1998).

وتعرّف أيضاً بأنها"أحد أقسام الشركة التي تنشئها وتديرها،بهدف تنمية القاعدة المعرفية لدى موظفيها؛ حيث تعمل كمظلة استراتيجية لمتطلبات التعليم الكلية للشركة، أي لجميع الموظفين والعاملين، وسلسلة القيمة المضافة التي تتضمن المستهلكين والموردين والموزعين؛ وتعمل على بناء الكفاءات الفردية والمؤسسية، التي يمكن استخدامها في رفع أداء الشركة، وبالتالي فإن مصطلح جامعة الشركات لا يرتبط بكيان مادي إنما يرتبط بالإشارة إلى التعلم المنظم من أجل صالح المؤسسة.

ب- أهداف الشركات الجامعية وخصائصها:

تتنوع أهداف الشركات الجامعية (جامعة الشركات)حيث يمكن توضيحها على النحو التالي (Fresina.1997).

١-تدعيم السلوك: يُعد الهدف الرئيس لجامعة الشركات،ويكون ذلك عن طريق تقديم برامج تدريبية وخبرات تعكس الثقافة والقيم التي تدعم توجهات المنظمة.

٢-إدارة التغيير: تُعد المهمة الرئيسة لجامعة الشركات،ويكون ذلك بتقديم وتنمية مبادرات التغيير التنظيمي، حيث يتم تصميم البرامج والأنشطة لتيسير البناء،والتنفيذ الناجح للتغير الاستراتيجي.

٣-قيادة وتشكيل المؤسسة: ويعد الدور الثالث لجامعة الشركات،وهو أن تكون القوة الرئيسة لتشكيل توجهات ومستقبل الشركة، فبرامج ومبادرات التغيير بالشركة تهتم بكشف سياقات جديدة، وبدائل لمستقبل الشركة، كما أنها تشجع المديرين والعاملين بالشركة على اكتشاف كل ما هو جديد، والتعامل مع الأمور الغامضة وغير المعروفة.

كما تهدف جامعة الشركات إلى: (Tsinghua Corporate University Town. 2008)

١– المساعدة في تخطي أهداف الأداء التنظيمي، عبر تزويد الموظفين وقادة المستقبل بفرص التطوير المناسبة.

٢– تقديم برامج عالية الجودة بتكلفة قليلة، من خلال إدارة موارد التعلّم المخصصة للمشروع وتطويعها بشكل مناسب، وتطبيق عمليات مناسبة في عمليات البيع، والمعاينة، والاختيار، والإدارة.

٣– تركيز برامج التعلّم على حاجات العمل، من خلال نموذج تربوي،إلى جانب الإشراف المركزي لتناول حاجات وحدات العمل من خلال أسلوب تعلّم فريد، وتلبية الاحتياجات التنموية.

٤– تقديم نموذج جيد يناسب الأفراد العاملين، فجامعة الشركات تدفع الهيئة العاملة إلى تجديد هذا الالتزام بالتعلّم، والاستمرار في تحقيق نموهم الفردي بشكل هادف.

٥– تقليل نسبة دوران العمال (انتقالهم من المنظمة إلى أخرى). فالموظفون يفضلون بشكل كبير أن يبقوا مع رب العمل، إذا كان نموهم المهني يُوضع في صدر الأولويات. فالناس يحبون أن تجابههم التحديات، ويقتنصون من ذلك الفرصة لتنمية معارفهم ومهاراتهم، وإطار جامعة الشركات غالبًا ما يقدم الهيكل المطلوب لضمان التعلم المستمر.

وأوضحت الشركات أو المؤسسات الإنتاجية العديد من الفوائد التي عادت عليها من جامعة الشركات، حيث ترى مجموعة EFMD أن جامعة الشركات الأوربية لها دور في البعد الاجتماعي لإدارة المعرفة وقد أوضحا(Taylor and Phillips, 2002) أن جامعة الشركات يمكن أن تقدم ما يلي للمؤسسات أو الشركات الإنتاجية:

- القدرة على زيادة معدّل التعلّم داخل المؤسسة أو الشركة، لتتلاءم مع زيادة معدلات التغيّر في البيئة.
- القدرة على الاستجابة لتحديات العولمة التي تتضمن استخدام التقنية.
- القدرة على إحداث التوافق بين أهداف العمل واستراتيجيات التعلّم.

- التركيز المباشر على النشاط الفردي المحلي.
- المساعدة في المحافظة على ثقافة الشركة،حتى حينما تظهر ثقافات متنوعة أخرى.
- التركيز على الدور الرئيس للتعلّم والمعرفة لبناء ميزة تنافسية والمحافظة عليها وتوضيحه لكل أفراد المؤسسة.

وتتمثل خصائص جامعة الشركات (EFMD (2002, p.9) في أنها:

- أن تمتلكها مؤسسة عمل أو اتحاد وتتحكم في كل ما يتعلق بها.
- أنها قادرة على المساهمة في تحقيق أهداف المؤسسة المتعلقة بتغيير نفسها ككل،لزيادة قدرتها على المنافسة.
- أنها مصدر رئيس لتدريب وتنمية العاملين بالمؤسسة وعملائها والموردين.
- أنها تقدم التدريب والتنمية الكترونيًا، أو من داخل مبنى أو من خلال الحرم الجامعي، أو ما يجمع بينهما.
- تسمى"جامعة"أو تلّقب بلقب أخر يتعلق بالقطاع التعليمي لتأكيد قيمة التعلّم.
- أنها تركز على تقديم التدريب والتنمية لما يتعلق بأساس اتخاذ القرار.

ويرى موور (Moore, 1997p.2,77) أن جامعات الشركات تشترك فيما بينها من خلال الخصائص التالية:

- الأهداف المرتبطة بالضرورات الإستراتيجية للشركات.
- التدريب المبني على نماذج الكفاءات المتطورة.
- تنمية رؤية مشتركة للشركة كهدف أساسي.
- تعمل لتصميم وتحويل التعلم الفردي إلى معرفة مؤسسية.

وتحدد ميستر (Meister, 1998p.55) المبادئ التالية لنموذج جامعة الشركات: وأنها تعمل على:

- تقديم فرص التعلم التي تدعم مسائل العمل التجاري الجوهرية للمؤسسة.
- تصميم منهج دراسيً لتضمين الخصائص التالية:مواطنة الشركات، والإطار السياقي والكفاءات الأساسية والرئيسة.

- الانتقال من التدريب الذي يقوده المعلم،إلى أشكال عديدة أخرى لعرض محتوى التعلّم.
- تشجيع وحث القادة على الانخراط وتسهيل وتيسير التعلّم.
- الانتقال من نموذج تخصيص الشركات للتمويل، إلى نموذج التمويل الذاتي عن طريق وحدات العمل التجاري.
- الاضطلاع بمهمة عالمية لتصميم حلول تعلّم جديدة.
- تصميم نُظم قياس لتقييم المدخلات والمخرجات.
- استخدام جامعة الشركات في مزايا تنافسية وللدخول إلى أسواق جديدة.

ومما سبق يتضح أن جامعة الشركات (الشركات الجامعية) تحقّق فوائد لكل من الجامعات والشركات أو المؤسسات الإنتاجية وفقاً لاتفاقيات الشراكة بينهم، فهي تسهم بفعالية في التنمية المهنية للعاملين بالشركات، ورفع كفاءتهم وقدراتهم المهنية، ومنحهم مؤهلات جامعية، وفقا لاحتياجاتهم المتنوعة والمختلفة، كما أنها تدعم الشركات في التغلّب على مشكلاتها الصناعية أو الانتاجية التي تواجهها، حتى يتم التغلب عليها بأسلوب علمي، وتقديم منتجات جديدة، وتطوير منتجاتها... الخ، كما أنها تساعد الجامعات في تقديم تعليم متميز لطلابها، من خلال منحهم الفرصة للتدريب العملي والميداني داخل الشركات أو جامعات الشركات، ومنحهم الفرصة لتجريب أفكارهم وأبحاثهم في تطوير المنتجات وكذلك لتطوير الشركات، بما يحقق فوائد مشتركة لأطرف الشراكة (الجامعات الحكومية والشركات أو المؤسسات الإنتاجية).

ج- الشركات الجامعية بالمملكة المتحدة:-

ظهرت جامعة الشركات في الثمانينيات من القرن العشرين، وقد ازدادت شهرتها ومكانتها خلال العقد الماضي، كما يتضح من الزيادة العددية لها، وذلك بسبب اهتمام مديري مؤسسات الأعمال، بالتدريب والتنمية داخل بيئة العمل، وذلك توافقًا مع تطبيق مداخل الجودة الشاملة (Womack and Jones, 1996)، ولقد نشأت بسبب عوامل هامة ترتبط بالعرض والطلب، فالعوامل المتعلقة بالعرض هي التغيرات في قطاع التعليم ككل،والجامعات على وجه الخصوص، حيث قامت حكومة المملكة المتحدة بوضع التعليم على رأس أولوياتها، وهو ما يتضح في التوسع في قطاع التعليم العالي، في مرحلة

التعليم بالليسانس، لكن التوجه نحو تحقيق الجودة والتأهل للاعتماد أدى إلى ارتفاع المصروفات، بالإضافة إلى المنافسة مع الدول الأخرى، التي تقدم برامجها التعليمية عبر الانترنت، بالإضافة إلى تخلّي الحكومة عن دورها في تنظيم أعداد الملتحقين بالجامعات، مما يعنى أن كل جامعة مسئولة عن استقطاب الطلاب للالتحاق بها، بالإضافة إلى المنافسة في ضوء عولمة التعليم، التي جاءت بمؤسسات تعليمية من دول مختلفة.

ولم تظهر جامعة الشركات كمنافس للجامعة التقليدية أو لِتحل محلها، فقد أوضح(David Thomas.1999)، أن"جامعة الشركات ليست جامعة حقيقية"، فما تقدمه يتعلق بما يقدمه قسم التدريب، وقد تطورت جامعة الشركات، وعملت على تغيير مفهومها، ورفعت من أهميتها من خلال الحكومة الحالية لتضع لها المعايير اللازمة لتتحول إلى جامعة منافسة للجامعة التقليدية.

ولقد تغيّر دور الجامعة داخل المجتمع البريطاني، فقد تطور خلال القرن الماضي في الحجم من تعليم الصفوة إلى تعليم حوالي ٣٥ % من السكان، كما تطورت فلسفته ونظريته والاهتمام (بالعلوم الطبيعية فقط)، كما أن دور الجامعة أصبح يقدّم عدد متنوع من البرامج، كما تطور هذا الدور في طبيعته ليحقّق التوازن بين الجانب التعليمي والمهني، كما تحوّل في بنيانه من الجامعة البولتكنيكية – التي تهتم بالعلوم التطبيقية فقط لجامعة متنوعة تهتم بكافة العلوم–، بالإضافة إلى قيام الحكومة بإنشاء جامعات جديدة مثل"جامعة الصناعة"، مع إنشاء عدداً من جامعات الشركات التي يمكن اعتبار مصطلحها من الصعب تعريفه، حيث أنها تمتلك سبل إدارة كل من التدريب والتعليم والتعلّم والمعرفة، لتقدم التعليم والخدمات لأعضاء المؤسسة. (UK Government, Department for Education and Skills, 2003).

وقدّما كل من Prince and Beaver نموذج لتكامل العمليات داخل جامعة الشركات، والخطوات الرئيسة والمهام التي يمكن أن تقوم بتنفيذها، ووصفوا أن جامعة الشركات هي"نوع نموذجي"، ويوضح هذا النموذج أن المعرفة والتعلّم هما أنشطة وعمليات تحدث داخل المؤسسة وبين الأفراد انفسهم، فهي تقوم بدمج كل العمليات والإجراءات التي تتم داخل المؤسسة كما أنها تقدم كل النظم والمعرفة اللازمة للإدارة ومنظمة التعلم(2001,p66).

وسيتضح ذلك من خلال ما يلي:

١- تدعيم العمل والأهداف:

يوجد عدداً من الوظائف التي تقوم بها جامعة الشركات وهي تتضمن: إدارة توقعات العاملين فيما يتعلق بأهمية التعلّم والتدريب داخل العمل، وتيسير مشاركة المعلومات داخل المؤسسة، وتكوين هياكل متمكنة، وتقديم النصح لإدارة الموارد البشرية وتنمية سياسات الموارد البشرية لضمان أن الهياكل والسياسات متفقة مع أهداف التعلّم الخاصة بالمؤسسة، وتدعيم إنشاء الشركات مع أفراد ومؤسسات خارجية لاستثارة المناقشات، والتحديد للتفكير الحالي والمعايير التنظيمية، وتطوير وتنسيق المقاييس المترية لتوضيح الأهمية والقيمة وتثمين التعلّم داخل المؤسسة. (Prince and Beaver,2001,pp.27-70)

٢- الشبكات الإلكترونية:

وهي تعتبر من ضمن الأمور التي تساعد المؤسسات على الشراكة، باستخدام التقنية، وهذا لا يعود فقط للمجتمعات الداخلية والخارجية فقط، وإنما للعمليات التي تتحكم في كيفية تفاعل الأفراد، وكما يمكن أن يكون من خلال الوسائل الالكترونية، وكذلك يمكن أن يكون أيضًا من خلال الشبكات المرتبطة لعلاقات الأفراد والعمل، وداخل جامعة الشركات، وبالتالي سيكون من الضروري تيسير تطوير الشراكات مع المؤسسات لتقديم تداخلات التعلّم داخل المؤسسة. وسوف تزيد من أهمية الشبكات وعمليات الشراكة لتكون المؤسسة قادرة على تقديم التدريب والتنمية باستمرار حتى بأسلوب عن بُعد. (Prince and Beaver,2001,pp.27-70)

٣-نظم المعلومات والعمليات:

هناك ثورة هائلة في مكونات الحاسب الآلي من برامج تطبيقية ومكونات، والتي تعمل على زيادة قدرة المؤسسة لتقوم ببناء قواعد بيانات، وتنشئ نظم للخبرات، وتوظيف برامج تطبيقية لاتخاذ القرار، ولكن من الضروري مراعاة أن استخدام الأجهزة التقنية يعتمد في النهاية على الأفراد الذين يقومون باستخدامها، مما يجعل لجامعة الشركات دوراً هامًا في تطوير نظم المعلومات داخل المؤسسات والشركات، حيث

يرى Nurmi أن إدارة المعرفة وإنتاج المعرفة يتم اعتبارهما من أهم عمليات العمل التي ستعتمد عليها الشركات في المستقبل لكي تحقق النجاح.(1998,p.119)

٤-عمليات الأفراد:

يعود هذا إلى العمليات التي تبني وتدعم المعنى المشترك، وتيسر وتدعم التعلّم داخل المؤسسة، وهذا لا يرتبط بمستويات المهارة وقدرات العاملين على استخدام التقنية فقط،وإنما أيضًا الطرق التي تتمكن المؤسسة بواسطتها بناء آليات وعمليات لإنشاء ثقافة مشتركة ومفهومة.

وتتعلق عمليات الأفراد بممارسات قسم الموارد البشرية، فهذا يمتد إلى ما بعد تقديم التدريب والتعليم، حسب متطلبات الأفراد لضمان أن سياسات الموارد البشرية بالمؤسسة متفقة لتدعيم التعلم ومشاركة المعرفة. (see Leopold et al., 1999).

٥-عمليات التعلم:

تمثل محاولات المؤسسة لإنشاء منظمة للتعلم في أنها قائمة على تكوين ثقافة"التعلّم"التي يدعمها التعليم والتدريب. وتؤثر جامعة الشركات في تعليم الأفراد العاملين بالشركة،وفي قدراتهم على اتخاذ القرارات، – مع الوضع في الاعتبار التغير في سياسات المؤسسة للقيام بعمليات تعلّم الأفراد والتعلّم التنظيمي.

ويتم تمويل جامعات الشركات بالمملكة المتحدة تمويلاً ذاتياً، حتى تقوم بتوليد الدخل الخاص بها، من خلال القيام بإعداد برامج تدريبية مثل الجامعات التقليدية والحصول على موارد مقابل التدريس لعملاء العمل الداخليين باستخدام إستراتيجية"تحصيل موارد مقابل الخدمة"وعندما تحُقّقّ البرامج التدريبية التي يتم تقديمها من خلال جامعة الشركات أهداف الشركة، فإنه سوف يتم الحصول على مكاسب من خلال الأرباح المتزايدة وانتماء الموظفين ورضاءهم، و تحصل جامعات الشركات على ٦٥% من تمويلها مما تخصصه الشركات، ونظرًا لأن جامعات الشركات تُظهر ما بها من قيمة، فإن وحدات العمل تدفع الكثير في مقابل التعلّم الذي يساعدها على بلوغ أهدافها. ولا تغطي رسوم التعليم سوى ٥% من تمويل جامعات الشركات.

وبالنسبة للبنية الأساسية التي يجب أن تكون متوفرة لبناء بيئة تعلّم ناجحة، فإن البنية الأساسية تنقسم إلى مجموعات ثلاث رئيسة؛ كالتالي Prince and (Beaver,2001,pp.27-70):

- البنية الأساسية المادية لتوفير متسع لـ: التعلّم (الصفوف المخصصة/المشتركة مع نشاطات أخرى)، وساحة عقد المؤتمرات (مخصصة/مشتركة مع نشاطات أخرى)، ومناطق للتدريب/الخبرة المباشرة/العروض التوضيحية، وأماكن للمعيشة خاصة بالتدريب أو ببرامج الاندماج في الشركات، والأنشطة المادية/تفاعل الفريق، والتفاعل الاجتماعي.
- البنية الأساسية الفنية لتقديم الدعم لما يلي: التعلم الإلكتروني (نظام إدارة التعلم، التعاون الافتراضي، ومحتوى التعلم)، والإنترنت الرئيس/الإنترنت الداخلي/أدوات التدريب القائمة على الحاسب الآلي.
- البنية الأساسية الخدمية لتقديم الدعم لما يلي: الشراكات مع مقدمي التدريب الرواد لتقديم مجموعة منوعة من صفوف التدريب في جوانب، مثل:"تنمية القيادة"، و"التدريب على كيفية الإشراف"، و"التدريب في المبيعات والتسويق"، و"مهارات العرض"، و"بناء الفريق"، وما إلى ذلك، والإدارة واللوجستيات (نقل الموارد) إلى المشاركين الزائرين، وتلبية احتياجاتهم نقلهم ومعيشتهم ودعمهم محلياً، وتقديم الغذاء/الدعم العلاجي بالمستشفيات.

مما سبق يتضح أن المملكة المتحدة اعتمدت بشكل كبير على جامعات الشركات في تحقيق شراكة فعّالة بين الجامعات وبين الشركات من خلال تدعيم العمل والأهداف بالمؤسسات المختلفة، ومن خلال دعم العمليات التي تتحكم في تفاعل الأفراد، ودعم نظم المعلومات والعمليات بما يُحدث زيادة في قدرة المؤسسة والجامعة، وتحسين عمليات التعلّم داخل الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، وأصبحت جامعات الشركات بالمملكة المتحدة تمثل منافساً قوياً وداعماً للجامعات الحكومية.

ثالثا: الدراسات السابقة

هناك بحوث ودراسات اجريت حول الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية ومن ضمن تلك الدراسات مايلي:

الدراسة التي قام Fahad Sultan (١٩٩٤) م: استهدفت الدراسة تأكيد العلاقة بين جامعة الملك سعود وبين الصناعة في منطقة الرياض، والكشف عن عوائق تلك العلاقة، ووضع بعض الاستراتيجيات الجديدة وإصلاح الإمكانيات، كمجالات البحث، والتدريب، والتربية المستمرة، والاستشارات.

وقد استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة مستعينة بالمقابلات والوثائق الرسمية لجمع بياناتها، وكانت عينة الدراسة موزعة على أفراد من جامعة الملك سعود ومن المناطق الصناعية بالرياض.

وقد توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

- لا يزال التعاون محدودًا بين جامعة الملك سعود وبين المناطق الصناعية في مدينة الرياض.
- إن ذلك التعاون يواجه بعض المشكلات، منها:"نقص الاتصال الكافى بين الطرفين، عدم إتاحة المعلومات الكافية عن الخدمات الجامعية، وعدم وعي الجامعة بالمشكلات التي تواجه الصناعة".

قدمت الدراسة مجموعة من الاستراتيجيات لتحسين صورة التعاون بين جامعة الملك سعود وبين الصناعة في منطقة الرياض، منها:"البعد عن المركزية في صنع القرارات الجامعية، تحسين الإعلانات وابتكار أساليب تسويقية جديدة تتعلق بالخدمات الجامعية، ضرورة إنشاء مكتب للاتصال بين الجامعة والصناعة عن طريق الجامعة، وإنشاء وكالة تتوسط بين الجامعة والصناعة عن طريق الحكومة".

أما دراسة"يوسف سيد محمود"(٢٠٠٣م): هدفت الدراسة إلى التعرف على تطور التعليم الجامعي، والتحديات التي تفرض على الجامعات البحث عن أهداف وصيغ تناسب التفاعل مع هذه التحديات، ونواحي الضعف التي تعاني منها جامعاتنا، وعرض لبعض نماذج لعلاقات التحالف والشراكة بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية، استخدمت الدراسة المنهج الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الدروس المستفادة من نماذج التحالف والشراكة في تطوير التعليم الجامعي، منها:

١- التحول النوعي في أدوار الجامعة: حيث أدى التوجه نحو إقامة الشراكات والتحالفات إلى وضع الجامعة في قلب الأحداث الاجتماعية، وبهذا تَحوّل الدور الثالث للجامعة (خدمة المجتمع)، ليصبح بمثابة فلسفة اجتماعية عامة توجه الجامعة في ممارستها لدوريها الآخرين (التعليم، والبحث العلمي).

٢- توسيع حدود التخصصات العلمية: حيث فرضت حقائق السوق، ومستلزمات القيام بعملية التعليم في ظل هذه الحقائق عدة تغييرات في هيكلية وبُنى التخصصات العلمية.

٣- إن توجه الجامعة لإقامة شراكات وتحالفات مع مؤسسات المجتمع، دفعت إلى إعادة النظر في أهداف التعليم الجامعي، حيث ظهر التأكيد على ضرورة التحول من العمل على تخريج مهنيين إلى تخريج مواطنين منتجين.

٤- أن كثرة تحالفات وشراكات بعض الجامعات مع مؤسسات المجتمع أدى إلى تحولها من جامعة متعددة الوظائف إلى جامعة متعددة الأنظمة.

٥- أن نمط التنمية السائد في الدول المتقدمة وفر للجامعات الحكومية السياق الثقافي الملائم والذي ساعد على قيام تحالفات وشراكات بين الجامعة والمؤسسات الإنتاجية.

وفي دراسة"هالة محمد السيد صالح"(٢٠٠٦م): هدفت الدراسة إلى التعرّف على مفهوم الجامعات ونشأتها ووظائفها ومسئولياتها،والتحديات التي أثرّت على دورها تجاه المجتمع،وأثر ذلك في تعدد أنماطها، وكذلك الوقوف على مفهوم الشراكة بين الجامعات ومؤسسات الأعمال والإنتاج، وآلياتها وفلسفتها وأهميتها، وعرض لخبرات كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وكندا في الشراكة من خلال آليات هي"نقل التكنولوجيا،والتعليم العالي التعاوني، وتمويل البحث العلمي"، واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج، أهمها:

- تعد الشراكات بين الجامعات وبين مؤسسات الأعمال والإنتاج ضرورية لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية في ظل النمو المتسارع في المعرفة والمعلومات في العالم المتقدم.

- تتطلب الشراكة بين الجامعة وبين مؤسسات الأعمال والإنتاج تمتّع الجامعة بالاستقلالية بجميع جوانبها،مع تفعيل دور السلطات المحلية،ليتحقق الكثير من الفعالية في نتائج هذه الشراكات.
- إن الإقدام على الشراكة بين الجامعات وبين مؤسسات الأعمال والإنتاج ينطلق من احتياجات ودوافع لكلا الطرفين وللمجتمع المحلي.
- تعتبر الشراكة بين الجامعات وبين مؤسسات الأعمال والإنتاج، أحد الوسائل الهامة لزيادة موارد الجامعة المالية، والتي تساعد على تحسين وتطوير العملية التعليمية، كما تعمل على تنمية مهارات وقدرات الخريجين.

وفي دراسة Meister and Jeanne(١٩٩٨م): هدفت الدراسة إلى التوصل إلى عشر خُطوات لإنشاء جامعة الشركات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى وضع عشر خُطوات لإنشاء جامعة الشركات من خلال خطة مفصّلة تنطوي على تحقيق كل أشكال التعلّم المنشود في منظومة استراتيجية شاملة، وتتمثل هذه الخطوات في:

- يجب أن تُشكِّل السلطات أو الإدارة العليا للمؤسسة الجهاز الإداري للجامعة.
- وضع الخطط الإستراتيجية للجامعة.
- تحديد المؤسسة لأهداف الجامعة.
- اقتراح إستراتيجية التمويل من قِبل المؤسسة.
- الاستخدام الأمثل للتقنية.
- تحديد الأفراد الذين سيتلّقون خدمات الجامعة.
- تحديد كيفية إشباع احتياجات جمهور المتعلمين بما يتماشى مع الأهداف الإستراتيجية للجامعة.
- وضع جدول زمني محدّد لتحقيق الجامعة أهدافها المنشودة.
- وضع نظام للتقويم تستخدمه الجامعة لتحديد مدى نجاحها أو فشلها في تحقيق أهدافها.
- ضرورة متابعة الجامعة لرسالتها وعن مدى تحقّقها.

وفي دراسة Katherine Wills (٢٠٠١م): التي هدفت إلى إلقاء الضوء على عملية التنوير بثقافة جامعات الشركات، من خلال فحص ما تم إجراءه،وتنفيذه من قِبل جامعات الشركات العاملة عبر الشبكة العنكبوتية (الأنترنت)، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أربعة آراء حول"التنوير بثقافة جامعات الشركات"، وهي:

- التنوير بهذه الثقافة يعني معرفة ثقافة الشركات، حيث أن ثقافة الشركات يمكن أن تكون محتوى تعليمي قابل للتدريس والتقويم ثم بناء مُنتج تعليمي.
- التنوير يُمدّنا بفوائد كمية مباشرة،وغالبًا ما تكون هذه الفوائد في صورة أجور أو أرباح عائدة على الفرد أو الشركة.
- التنوير عملية يمكن توصيلها و فهمها بسهولة، حيث أن إمكانية الفهم والتوصيل المباشر لِما نعرفه عن الشركات، يمكن تقييمها عبر النظرات النقدية التأملية على المدى البعيد.
- يمكن أن ينتقل فهمنا للتنوير عبر أنحاء العالم، حيث إن تقديم برامج التدريب الخاصة بجامعات الشركات يُعد تنويرًا يمكن نقله، وتطبيقه في مؤسسات أو شركات أخرى محلية أو عالمية.

أما دراسة)Sharon and Teresa ٢٠٠٢م): فإنها هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الجامعات والشركات الخاصة من حيث توفير وتقديم البرامج التعليمية للمستوى الجامعي، وعرض لفوائد وتحديات هذه الشراكات، وقيام بعض الشركات بإنشاء وتقديم دوراتها التعليمية الخاصة بها، بشكل مستقل بدلاً من مشاركة الجامعة في ذلك، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها:

- أن الشراكة بين الجامعة وبين الشركات الخاصة ساعدت على توفير برامج تعليمية للمستوى الجامعي، للعاملين بتلك الشركات.
- أن الشراكة ساهمت فى تعظيم الفائدة للجامعة والشركات وتوحيد جهودهما لتقديم البرامج التعليمية وفق احتياجات تلك الشركات.

وفي دراسة Christopher and Graham (٢٠٠٢م): فقد هدفت الدراسة إلى إعادة تعريف دور جامعات الشركات من خلال المنظور البريطاني، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن أن تكون جامعات الشركات العالمية مثالية وناجحة بدون توفر أربعة عناصر بها، هي:

– أنظمة المعرفة. – عمليات التعلّم.

– شبكات الإنترنت والشراكات. – العمليات الإنسانية.

أما دراسة Eddie Blass (٢٠٠٥ م) فإنها هدفت إلى التعرف على أهمية جامعات الشركات ومدى الحاجة اليها، وذلك نظراً لتقارب الحدود بين التدريب والتعليم،وزيادة الطلب من المجتمع وهيئاته على خدمات الجامعات ثم التوسع في انشاء جامعات الشركات حتى أصبحت أيضا تمنح درجات علمية.

وتوصلت الدراسة إلى أن جامعات الشركات من الممكن أن توضع في مكانة أفضل من الجامعات التقليدية في المستقبل، نظرا لأنها تُعطي مجالات أكثر تميزاً لطلاب الجامعات، خاصة لمن تسرّب من التعليم، وذلك أكثر من التى يقدمها حالياً القطاع التعليمي.

وفي دراسة Eddie Blass (٢٠٠١م) فقد هدفت إلى تقديم دراسة مقارنة لقطاع"الجامعة العامة"التقليدية وقطاع"جامعة الشركات"، وتتضمن معايير المقارنة التطور التاريخي والطلاب والبحث والحصول على المعرفه وقضايا المُلكية والحكم. وتوصلت الدراسة الى أنه بالرغم من وجود بعض المتشابهات،إلا أنه هناك العديد من الإختلافات والتي تُثير العديد من الأسئلة حول ملائمة هيئات الشركات التي اختارت مصطلح"جامعة".

أما دراسة Christopher. and Seamus (٢٠٠٣): فإنها هدفت هذه الدراسة إلى عمل مسح لحالة ثلاث مشاريع بحجم من الصغيرة الى المتوسطة،ولها علاقة بمفهوم جامعة الشركات، وذلك من خلال فحص السياق الديناميكي، والتدريب الحالي،والتشابه والاختلاف الفردي في التأكيد والأولويات، وضمت الدراسة استخدام التصنفيات، ونموذج الهياكل لتوضيح الحالة الجارية، ولإعطاء مؤشرات الى المؤشرات الأخرى لجامعات

الشركات،وتطور أكاديمية الشركات، وتوصلت الدراسة الى أن جامعات الشركات تُسهم في تعزيز وإستمرار السلوك، وتطوير أداء المدير، وقيادة وتشكيل المنظمة، كما أنها تعزز أنشطة الشركة والجامعة وتحدث تكامل فيمت بينها.

وفي دراسة Christopher. and Graham. (٢٠٠٨): فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على ظاهرة جامعة الشركات وأجندة تعليم الشركات المدمجة التي تقف خلفها، حيث تعتبر جامعة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر قطاعات التعليم العالي نمواً،حيث تصل تقريبا الى ١٨٠٠ جامعة عاملة في الولايات المتحدة وحدها، وإذا استمر هذا الإتجاه في النمو فإن عدد جامعات الشركات في خلال العقود القادمة سيفوق عدد منشأت التعليم العالي التقليدية، وتوصلت الدراسة الى أن النمو المتزايد في انشاء هذه الجامعات يُعد اعتراف من العديد من كبار المديرين بالتأثير الإستراتيجي الإيجابي لهذه الجامعات على شركاتهم. وهذا من الممكن النظر اليه على أنه نتيجة لإدراك المؤسسات لقوة التعليم والمعرفة وأنها أكبر مُحركين للميزة التنافسية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

يتضح مما سبق ندرة الدراسات العربية التي تناولت جامعات الشركات، وربما يرجع ذلك إلى عدم أو قلّة وجود جامعات شركات تقريبا بأي من الدول العربية، كما أن معظم الدراسات الأجنبية تناولت مراحل وخُطوات انشاء جامعات الشركات, ودراسة طبيعة العلاقة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية المختلفة.

كما أن الدراسات السابقة أكّدت على أن جامعات الشركات تأخذ في التزايد المستمر، حتى أنها أصبحت تنافس الجامعات التقليدية، وذلك نظراً لما تُحقّقه من فوائد عديدة للجامعات التي تُنشئ مثل هذا النوع، وكذلك للمؤسسات الإنتاجية، وكذلك للأفراد الذين يلتحقون بمثل هذه الجامعات.

وتتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة فيما أكدت عليه من"أهمية جامعة الشركات في تحقيق الشراكة بين الجامعات التقليدية (الحكومية) والمؤسسات الإنتاجية والخدمية"، إلا أنها تختلف عنها في أنها"تتناول إمكانية تطبيق هذا النوع من الجامعات بالمملكة العربية السعودية، ومدى تدعيمها لعمليات الشراكة بين الجامعة والمجتمع". والاستفادة من هذه الشراكة بشكل كبير وإيجابي.

رابعا: منهجية الدراسة وإجراءاتها

سيتناول هذا المحور إيضاحاً لمنهج الدراسة الذي اتبعه الباحث، وكذلك تحديد مجتمع الدراسة ووصف خصائص أفراد مجتمع الدراسة، ثم عرضاً لكيفية بناء أداة الدراسة، والتأكد من صدق وثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، والكيفية التي طبقت بها الدراسة الميدانية، وأساليب المعالجة الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات الإحصائية.

أولاً:منهج الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعة الدراسة الحالية وأهدافها، والمنهج الوصفي حيث أنه"المنهج الذي لا يرتبط بظاهرة معاصرة، بقصد وصفها وتحليلها وتفسيرها"(العساف،١٤١٦هـ، ص ١٨٩).يتوقف على وصف الظاهرة فقط بل يتعدى ذلك إلى تحليل أسباب الظاهرة ومعرفة أسبابها.

ثانياً:مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة الحالية:

أ- جميع أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود (بكلية العلوم وعددهم ٤٠٢عضواً، وكلية إدارة الإعمال وعددهم ١٤٩ عضواً، وكلية الهندسة وعددهم ٢٢٨عضواً (جامعة الملك سعود التقرير السنوي ١٤٣٠هـ، ص١٧).

ب- جميع أعضاء هيئة ا لتدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية (بكلية العلوم وعددهم ٤٩عضواً، وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وعددهم ٩٤ عضواً، وكلية الهندسة وعددهم ٢٦ عضواً (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، التقرير السنوي، ١٤٣١هـ).

ثالثاً:عينة الدراسة:

شملت عينة الدراسة الحالية ما يلي:

أعضاء هيئة التدريس (بكلية العلوم وعددهم (٣٨عضواً، وكلية إدارة الإعمال وعددهم ٤٤عضواً، وكلية الهندسة وعددهم ٥٢عضواً ليصبح إجمالي العينة ١٣٤عضو هيئة تدريس بجامعة الملك سعود).

أعضاء هيئة التدريس (بكلية العلوم وعددهم ٢٤عضو، وكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية وعددهم ٢٨عضو، وكلية الهندسة وعددهم ٢٥عضو ليصبح إجمالي العينة ٧٧ عضو هيئة تدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)، وتم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية

رابعاً:: خصائص أفراد عينة الدراسة:-

قامت الدراسة الحالية على عدد من المتغيرات المستقلة المتعلقة بالخصائص الوظيفية لأفراد عينة الدراسة متمثلة في (الجامعة – الكلية – الدرجة العلمية). وفي ضوء هذه المتغيرات يمكن تحديد خصائص أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (١)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيرات الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجامعة	جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	٧٧	٣٦,٥
	جامعة الملك سعود	١٣٤	٦٣,٥
	المجموع	٢١١	%١٠٠
الكلية	الهندسة	٧٧	٣٦,٥
	الاقتصاد والعلوم الإدارية و إدارة الأعمال	٧٢	٣٤,٢
	العلوم	٦٢	٢٩,٤
	المجموع	٢١١	%١٠٠
الدرجة العلمية	أستاذ مساعد	١٧٠	٨٠,٦
	أستاذ مشارك	٣٢	١٥,٢
	أستاذ	٩	٤,٣
	المجموع	٢١١	%١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١) أن (١٣٤عضواً) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٦٣,٥% من إجمالي أفراد عينة الدراسة من جامعة الملك سعود, و(٧٧ عضواً) منهم يمثلون ما نسبته ٣١,٠% من إجمالي أفراد عينة الدراسة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ويعزو الباحث ظهور النسبة المئوية بهذا الفرق أو الحجم إلى وجود تباين كبير في أعداد مجتمع الدراسة لصالح أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود وفي جميع الكليات الثلاث التي هي محور الدراسة الحالية، وأيضا راجع إلى حداثة الكليات الثلاث بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مقارنة بجامعة الملك سعود.

كما يتضح من الجدول رقم (١) أن (٧٧ عضواً) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٣٦,٥% من إجمالي أفراد عينة الدراسة يدرسون في كلية الهندسة, و (٧٢) منهم يمثلون ما نسبته ٣٤,٢% من إجمالي أفراد عينة الدراسة يدرسون في كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية وإدارة الأعمال و (٦٢) منهم يمثلون ما نسبته ٢٩,٤% من إجمالي أفراد عينة الدراسة يدرسون في كلية العلوم.

ويتضح من الجدول رقم (١) أن (١٧٠) من أفراد عينة الدراسة يمثلون ما نسبته ٨٠,٦% من إجمالي أفراد عينة الدراسة درجتهم العلمية أستاذ مساعد ويعزو الباحث ظهور هذه النتيجة نظراً إلى كثرة عدد من يحملون درجة أستاذ مساعد مقارنة بمن يحملون درجة أستاذ مشارك ودرجة أستاذ، حيث يبلغ عدد من يحملون درجة أستاذ مساعد (٢٧٤٦) (جامعة الملك سعود، التقرير السنوي ١٤٣٠، ص١٧، جامعة الإمام محمد بن سعود الاسلامية، التقرير السنوي ١٤٣٠هـ) عضو في كل من جامعة الملك سعود وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، و (٣٢) منهم يمثلون ما نسبته ١٥,٢% من إجمالي أفراد عينة الدراسة درجتهم العلمية أستاذ مشارك, و (٩) منهم يمثلون ما نسبته ٤,٣% من إجمالي أفراد عينة الدراسة درجتهم العلمية أستاذ. والباقي من أعضاء هيئة التدريس ونسبتهم تقريباً(٨٠,٦%)درجتهم أستاذ مساعد.

خامساً: أداة الدراسة:

١- بناء أداة الدراسة:

استخدم الباحث الاستبانة أداة لجمع المعلومات ولتحقيق أهداف الدراسة، ولإعداد مقترحات وتوصيات لإنشاء أو تطبيق جامعة الشركات بالمملكة العربية السعودية،

مستفيداً من الإطار النظري وإستبانات ونتائج وتوصيات الدراسات السابقة ذات العلاقة لموضوع الدراسة الحالية.

٢- صدق أداة الدراسة:

- الصدق الظاهري للأداة:

للتعرف على مدى صدق أداة الدراسة الحالية في قياس ما وضعت لقياسه تم عرضها على مجموعة من المختصين، وفي ضوء آرائهم تم إعداد أداة الدراسة الحالية (الاستبانة) بصورتها النهائية.

- صدق الاتساق الداخلي للأداة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة تم تطبيقها ميدانياً، وعلى بيانات العينة تم حساب معامل الارتباط بيرسون لمعرفة الصدق الداخلي للأستبانة، حيث تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه العبارة وتبين من النتائج أن قيم معامل ارتباط كل عبارة من العبارات مع محاورها موجبة ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (٠,٠١) فأقل، ودالة إحصائياً عند مستوي الدلالة (٠,٠٥) مما يدل على صدق اتساقها مع محاورها.

٣- ثبات أداة الدراسة:

لقياس مدى ثبات أداة الدراسة الحالية (الاستبانة) تم استخدام (معادلة ألفا كرونباخ) ((Cronbach's Alpha (α)) للتأكد من ثبات أداة الدراسة، وتبين من النتائج أن معامل الثبات العام عال حيث بلغ (٠,٨٩٢١) وهذا يدل على أن الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن الاعتماد عليها في التطبيق الميداني للدراسة.

سادساً- أساليب المعالجة الإحصائية:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS).

وذلك بعد أن تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي،، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، تم حساب المدى(٣-١=٢)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح

أي(٣/٢= ٠,٦٧) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما يأتي:

- من ١ إلى ١,٦٧ يمثل (ضعيفة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ١,٦٨ إلى ٢,٣٤ يمثل (متوسطة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.
- من ٢,٣٥ إلى ٣,٠٠ يمثل (كبيرة) نحو كل عبارة باختلاف المحور المراد قياسه.

وبعد ذلك تم حساب المقاييس الإحصائية التالية:

١. التكرارات والنسب المئوية للتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة وتحديد استجابات أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسة التي تتضمنها أداة الدراسة.

٢. المتوسط الحسابي الموزون (المرجح)"Weighted Mean"وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة على كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي موزون.

٣. المتوسط الحسابي"Mean"وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن المحاور الرئيسة (متوسط متوسطات العبارات)، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب المحاور حسب أعلى متوسط حسابي.

٤. تم استخدام الانحراف المعياري"Standard Deviation"للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسة عن متوسطها الحسابي. ويلاحظ أن الانحراف المعياري يوضح التشتت في استجابات أفراد عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسة، فكلما اقتربت قيمته من الصفر تركزت الاستجابات وانخفض تشتتها بين المقياس.

٥. تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة (Independent Sample T-test) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم التي تنقسم إلى فئتين.

٦. تم استخدام (تحليل التباين الأحادي) للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد الدراسة نحو محاور الدراسة باختلاف متغيراتهم الشخصية والوظيفية التي تنقسم إلى أكثر من فئتين.

خامسا: تحليل نتائج الدراسة وتفسيرها

أولا: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

السؤال الأول:- ١- ما مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود)؟

إجابة السؤال الأول: حيث جاءت متفرعة بجزئين وكانتا على النحو التالي:

أ/سيسهم تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية

للتعرف على مدى اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٢)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبـــارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
١	يجعل الجامعات على تواصل حقيقي مع التنمية بالمجتمع.	ك	٢٠٣	٨	–	٢,٩٦	٠,١٩	١
		%	٩٦,٢	٣,٨	–			
١٠	افتتاح برامج جديدة بالجامعات وفقاً لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية.	ك	٢٠٠	١٠	١	٢,٩٤	٠,٢٥	٢
		%	٩٤,٨	٤,٧	٥.			
١٥	توفير البيئة الأكاديمية الداعمة (للإبداع، والتميز، والابتكار، وصقل المواهب).	ك	١٩٧	١٣	١	٢,٩٣	٠,٢٨	٣
		%	٩٣,٤	٦,٢	٥.			
١٤	تقديم فرص للتعليم الرسمي وغير الرسمي التي تعمل على دعم (النمو الشخصي، والنمو المهني) للأفراد.	ك	١٩٥	١٤	٢	٢,٩١	٠,٣١	٤
		%	٩٢,٤	٦,٦	٩.			
٤	زيادة كفاءة الجامعات الإنتاجية.	ك	١٩٦	١١	٤	٢,٩١	٠,٣٥	٥
		%	٩٢,٩	٥,٢	١,٩			

م	العبـــارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
٨	توفير الفرصة للجامعة للاستفادة من إمكاناتها (المادية، والبشرية) كمصدر من مصادر التمويل.	ك	١٩٤	١٥	٢	٢,٩١	٠,٣٢	٦
		%	٩١,٩	٧,١	٩٠			
٩	ييسر على الجامعة متابعة خريجيها وتوفير سبل التقدم (العلمي، والمهاري) لهم.	ك	١٩٣	١٦	٢	٢,٩١	٠,٣٢	٧
		%	٩١,٥	٧,٦	٩٠			
٢	ييسر على الجامعة التعرف على المشكلات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية بالمملكة.	ك	١٩٢	١٦	٣	٢,٩٠	٠,٣٥	٨
		%	٩١,٠	٧,٦	١,٤			
٥	إبراز دور أعضاء هيئة التدريس بالجامعة في تحسين الكفاءة الإنتاجية لمؤسسات المجتمع.	ك	١٩١	١٥	٥	٢,٨٨	٠,٣٩	٩
		%	٩٠,٥	٧,١	٢,٤			

تابع جدول رقم (٢)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
٣	يسهم في حل مشكلة تمويل الجامعات خاصة في المجال البحثي.	ك	١٩٢	١٣	٦	٢,٨٨	٠,٤٠	١٠
		%	٩١,٠	٦,٢	٢,٨			
٧	تزويد المؤسسات الإنتاجية (بالاستشارات، والخدمات، مدفوعة الأجر... إلخ).	ك	١٨٩	١٧	٥	٢,٨٧	٠,٤٠	١١
		%	٨٩,٦	٨,١	٢,٤			
١١	إحداث توافق بين المناهج وأهداف العمل بالمؤسسات الإنتاجية.	ك	١٩١	١٣	٧	٢,٨٧	٠,٤٢	١٢
		%	٩٠,٥	٦,٢	٣,٣			
٦	تدريب الطلاب أثناء الدراسة بالمؤسسات الإنتاجية المختلفة.	ك	١٨٥	١٨	٨	٢,٨٤	٠,٤٦	١٣
		%	٨٧,٧	٨,٥	٣,٨			
١٢	تقديم وتنمية مبادرات التغيير بالجامعة.	ك	١٨٤	١٩	٨	٢,٨٣	٠,٤٦	١٤
		%	٨٧,٢	٩,٠	٣,٨			
١٣	تقديم برامج عالية الجودة بتكلفة قليلة، من خلال إدارة موارد التعلم المخصصة للشركات الجامعية.	ك	١٧٩	٢٠	١٢	٢,٧٩	٠,٥٣	١٥
		%	٨٤,٨	٩,٥	٥,٧			
المتوسط العام						2.89	0.18	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه بالجدول رقم (٢) يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية بمتوسط

(٢,٨٩ من ٣,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من ٢,٣٥ إلى ٣,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار"كبيرة"على أداة الدراسة، وهذا يتفق مع ما جاءت به نتائج دراسة هاله السيد صالح ٢٠٠٦، ودراسة براون وباتيرسون ٢٠٠٢.

ويتضح من النتائج أن هناك تجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية مابين (٢,٧٩ إلى ٢,٩٦) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي واللتان تشيران إلى (كبيرة) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على خمسة عشر من اسهامات تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية أبرزها تتمثل في العبارات رقم (١، ١٠، ١٥، ١٤، ٤) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (١) وهى"يجعل الجامعات على تواصل حقيقي مع التنمية بالمجتمع"بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٦ من ٣) ويتفق هذا مع دراسة هالة محمد السيد صالح"(٢٠٠٦م). ويعزو الباحث ظهور هذه العبارة بدرجة"كبيرة"لأن الشراكة ضرورية، ولأنها ستعمل على تحقيق وتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية، ولأنها ستعمل على زيادة موارد الجامعة المالية، وتحسين وتطوير العملية التعليمية وتنمية مهارات وقدرات الخريجين.
٢. جاءت العبارة رقم (١٠) وهى"افتتاح برامج جديدة بالجامعات وفقاً لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية"بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٤ من ٣).

٣. جاءت العبارة رقم (١٥) وهى"توفير البيئة الأكاديمية الداعمة (للإبداع، والتميز، والابتكار، وصقل المواهب)"بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٣ من ٣).

٤. جاءت العبارة رقم (١٤) وهى"تقديم فرص للتعليم الرسمي وغير الرسمي التي تعمل على دعم (النمو الشخصي، والنمو المهني) للأفراد"بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩١ من ٣).

٥. جاءت العبارة رقم (٤) وهي"زيادة كفاءة الجامعات الإنتاجية"بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩١ من ٣) ويتفق هذا مع دراسة هالة محمد السيد صالح"(٢٠٠٦م).

ب /سيسهم تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) في تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية:

للتعرف على مدى اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية فقد تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية وجاءت النتائج كالتالي:

جدول رقم (٣)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبـــارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
١	تهيئـــة المـــوظفين الجـــدد وإكسابهم الكفايات اللازمة .	ك	٢٠٢	٨	١	٢,٩٥	٠,٢٣	١
		%	٩٥,٧	٣,٨	٥.			
٢	مـــنح شـــهادات جامعيـــة للعـاملين بالمؤسـسات وفقـاً لاحتياجاتهم المهنية.	ك	٢٠٠	٨	٣	٢,٩٣	٠,٣٠	٢
		%	٩٤,٨	٣,٨	١,٤			
٣	تتيح الفرصة لطلاب الجامعة الموهوبين وخريجيها لتطبيق مـــشاريعهم ومقترحـــاتهم وأفكارهم البحثية.	ك	٢٠١	٦	٤	٢,٩٣	٠,٣٢	٣
		%	٩٥,٣	٢,٨	١,٩			
٤	يـساعدها فـي الحـصول علـى المعرفـــة العلميـــة والتقنيـــة المستقبلية.	ك	١٩٩	٩	٣	٢,٩٣	٠,٣١	٤
		%	٩٤,٣	٤,٣	١,٤			
٥	الاســـتفادة مـــن ممتلكـــات الجامعة من معامل ووحدات مختلفة في تطوير أدائها.	ك	١٩٧	١٠	٤	٢,٩١	٠,٣٤	٥
		%	٩٣,٤	٤,٧	١,٩			
٦	ستعمل على زيادة الإنتاجية وخفـــض التكلفـــة وتطـــوير أدوات ووسائل الإنتاج.	ك	١٩٧	١٠	٤	٢,٩١	٠,٣٤	٦
		%	٩٣,٤	٤,٧	١,٩			

تابع جدول رقم (٣)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبـــارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
٧	توسيع برامج التعليم والتدريب المستمر خاصة للعاملين بها.	ك	١٩٧	٩	٥	٢,٩١	٠,٣٦	٧
		%	٩٣,٤	٤,٣	٢,٤			
٨	إعادة تدريب الموظفين القدامى لرفع كفايتهم وفقاً لمستجدات ومتطلبات العمل.	ك	١٩٣	١٣	٥	٢,٨٩	٠,٣٨	٨
		%	٩١,٥	٦,٢	٢,٤			
٩	يتيح لها الفرصة لمتابعة البحوث الأساسية والتطبيقية الحديثة في مجال عملها.	ك	١٩٣	١٣	٥	٢,٨٩	٠,٣٨	٩
		%	٩١,٥	٦,٢	٢,٤			
١٠	تطوير واستحداث منتجات جديدة تتميز بالجودة العالية، والقدرة على المنافسة العالمية.	ك	١٩٢	١٥	٤	٢,٨٩	٠,٣٧	١٠
		%	٩١,٠	٧,١	١,٩			
١١	انتقاء من يعمل بها وفقاً لمعايير محددة تساعدها على تحقيق أهدافها.	ك	١٩١	١٥	٥	٢,٨٨	٠,٣٩	١١
		%	٩٠,٥	٧,١	٢,٤			
١٢	تشجع المديرين والعاملين بالمؤسسات على اكتشاف كل ما هو جديد والتعامل مع الأمور الغامضة.	ك	١٩٠	١٥	٦	٢,٨٧	٠,٤١	١٢
		%	٩٠,٠	٧,١	٢,٨			

م	العبـــارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
١٣	يدعم حل مشكلاتها الإنتاجية وتطـوير منتجاتهـا وفقـاً لآخـر المستجدات.	ك	١٨٩	١٤	٨	٢,٨٦	٠,٤٥	١٣
		%	٨٩,٦	٦,٦	٣,٨			
١٤	إنـشاء مـشروعات صـغيرة تسهم في توفير المشروعات المغذية للمشاريع الكبيرة.	ك	١٨٤	١٧	١٠	٢,٨٢	٠,٤٩	١٤
		%	٨٧,٢	٨,١	٤,٧			
١٥	سـتمثل القـوة الرئيـسة فـي تـشكيل توجهـات ومـستقبل المؤسسات الإنتاجية.	ك	١٨٤	١٦	١١	٢,٨٢	٠,٥٠	١٥
		%	٨٧,٢	٧,٦	٥,٢			
المتوسط العام						2.89	0.21	

مـن خـلال النتـائج الموضـحة أعـلاه يتـضح أن أفـراد عينـة الدراسـة موافقـون بدرجـة كبيرة على اسهام تطبيق الشركات الجامعية(جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية بمتوسط (٢,٨٩ من ٣,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من ٢,٣٥ إلى ٣,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار"كبيرة"على أداة الدراسة، وهذا يتفق مع ما جاءت به دراسة هاله السيد صالح ٢٠٠٦.

ويتضح من النتائج أن هناك تجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم مابين (٢,٨٢ إلى ٢,٩٥) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي واللتان تشيران إلى (كبيرة) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس

في موافقة أفراد عينة الدراسة على إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على خمسة عشر من إسهامات تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات أبرزها تتمثل في العبارات رقم (٢١، ٢٦، ٢٣، ١٧، ٢٧) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (٢١) وهي"تهيئة الموظفين الجدد وإكسابهم الكفايات اللازمة"بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٥ من ٣). ويعزو الباحث لظهور هذه العبارة بدرجة"كبيرة"لحرص أساتذة الجامعات بالمملكة العربية السعودية وخصوصاً الأساتذة المساعدين على وجود هذه الشراكة لإكسابهم الكفايات، ولتلبية احتياجاتهم المهنية والأكاديمية.
٢. جاءت العبارة رقم (٢٦) وهي"منح شهادات جامعية للعاملين بالمؤسسات وفقاً لاحتياجاتهم المهنية"بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٣ من ٣)، ويتفق هذا مع ما جاءت به نتائج دراسة ايدي بليس ٢٠٠٥.
٣. جاءت العبارة رقم (٢٣) وهي"تتيح الفرصة لطلاب الجامعة الموهوبين وخريجيها لتطبيق مشاريعهم ومقترحاتهم وأفكارهم البحثية"بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٣ من ٣).
٤. جاءت العبارة رقم (١٧) وهي"يساعدها في الحصول على المعرفة العلمية والتقنية المستقبلية"بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٣ من ٣)، ويتفق هذا مع ما جاءت به نتائج دراسة ايدي بليس ٢٠٠٥.

٥. جاءت العبارة رقم (٢٧) وهي"الاستفادة من ممتلكات الجامعة من معامل ووحدات مختلفة في تطوير أدائها"بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩١ من ٣).

السؤال الثاني:- ما متطلبات تطبيق جامعة الشركات (الشركات الجامعية) بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود،)؟

للتعرف على متطلبات تطبيق جامعة الشركات (الشركات الجامعية) بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٤)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور متطلبات تطبيق جامعة الشركات (الشركات الجامعية) بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبـــارة	التكرا	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
١	إعداد دليل شامل بالتعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بآليات إنشاء الشركات الجامعية.	ك	٢٠٢	٨	١	٢,٩٥	٠,٢٣	١
		%	٩٥,٧	٣,٨	٠,٥			
٢	إنشاء موقع على الشبكة العنكبوتية يوضح أهمية وآليات إنشاء الشركات الجامعية.	ك	٢٠١	٩	١	٢,٩٥	٠,٢٤	٢
		%	٩٥,٣	٤,٣	٠,٥			

م	العبـــارة	التكرا	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
٣	عمل حملات توعوية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية حول الشركات الجامعية وأهميتها ومميزاتها.	ك	٢٠٠	١١	–	٢,٩٥	٠,٢٢	٣
		%	٢٠٠	١١	–			
		النسبة %	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
٤	عمل زيارات للنماذج والخبرات الناجحة للشركات الجامعية في بعض دول العالم للاستفادة منها.	ك	٢٠٢	٧	٢	٢,٩٥	٠,٢٦	٤
		%	٩٥,٧	٣,٣	٠,٩			
٥	تفعيل عمليات الاتصال بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.	ك	٢٠٠	١٠	١	٢,٩٤	٠,٢٥	٥
		%	٩٤,٨	٤,٧	٠,٥			
٦	استصدار اللوائح التي تنظم إنشاء الشركات الجامعية.	ك	٢٠٠	١٠	١	٢,٩٤	٠,٢٥	٦
		%	٩٤,٨	٤,٧	٠,٥			
٧	عمل ندوات وتدريبات توعوية مختلفة حول أهمية إنشاء الشركات الجامعية بالنسبة للجامعة وبالنسبة للمؤسسات الإنتاجية.	ك	١٩٧	١٢	٢	٢,٩٢	٠,٣٠	٧
		%	٩٣,٤	٥,٧	٠,٩			
٨	عرض نماذج عالمية ناجحة للشركات الجامعية وكيفية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية.	ك	١٩٨	٩	٤	٢,٩٢	٠,٣٤	٨
		%	٩٣,٨	٤,٣	١,٩			

م	العبـــارة	التكرا	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة %	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
٩	أن تعمل عمادة خدمة المجتمع دراسة بالاحتياجات (البحثية، والتدريبية، والاستشارية) للمؤسسات الإنتاجية.	ك	١٩٣	١٧	١	٢,٩١	٠,٣٠	٩
		%	٩١,٥	٨,١	٠,٥			
١٠	توفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء الشركات الجامعية.	ك	١٩٤	١٤	٣	٢,٩١	٠,٣٤	١٠
		%	٩١,٩	٦,٦	١,٤			
١١	أن تعد عمادة خدمة المجتمع دراسة باحتياجات المجتمع من الشركات الجامعية.	ك	١٩٤	١٣	٤	٢,٩٠	٠,٣٦	١١
		%	٩١,٩	٦,٢	١,٩			
١٢	تصميم البرامج المختلفة للتدريب والتدريس بالشركات الجامعية.	ك	١٩٣	١٤	٤	٢,٩٠	٠,٣٦	١٢
		%	٩١,٥	٦,٦	١,٩			
١٣	ترشيح أحد المختصين بعمادة خدمة المجتمع تكون مسؤوليته جميع الأمور المتعلقة بالشركات الجامعية.	ك	١٩١	١٤	٦	٢,٨٨	٠,٤١	١٣
		%	٩٠,٥	٦,٦	٢,٨			
المتوسط العام						٢,٩٢	٠,١٩	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية بمتوسط

(٢,٩٢ من ٣,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من ٢,٣٥ إلى ٣,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار"كبيرة"على أداة الدراسة، وهو ما يتفق مع نتائج دراسة كل من فهد السلطان ١٩٩٤ودراسة يوسف سيد محمود ٢٠٠٣ م، ودراسة كريستوفر وجراهام ٢٠٠٢م.

ويتضح من النتائج أن هناك تجانساً في موافقة أفراد عينة الدراسة على متطلبات تطبيق جامعة الشركات (الشركات الجامعية) بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية مابين (٢,٨٨ إلى ٢,٩٥) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي واللتان تشيران إلى (كبيرة) على أداة الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على ثلاثة عشر من متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية أبرزها تتمثل في العبارات رقم (١، ٧، ٣، ١٠، ١٢) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (١) وهي"إعداد دليل شامل بالتعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بآليات إنشاء الشركات الجامعية"بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٥ من ٣).
٢. جاءت العبارة رقم (٧) وهي"إنشاء موقع على الشبكة العنكبوتية يوضح أهمية وآليات إنشاء الشركات الجامعية"بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٥ من ٣)، ويتفق هذا مع نتائج دراسة كاثرين ويلز ٢٠٠١.
٣. جاءت العبارة رقم (٣) وهي"عمل حملات توعوية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية حول الشركات الجامعية وأهميتها ومميزاتها"بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٥ من ٣)، ويتفق هذا مع نتائج دراسة Meister and Jeanne(١٩٩٨م).

٤. جاءت العبارة رقم (١٠) وهى"عمل زيارات للنماذج والخبرات الناجحة للشركات الجامعية في بعض دول العالم للاستفادة منها"بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٥ من ٣).

٥. جاءت العبارة رقم (١٢) وهي"تفعيل عمليات الاتصال بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية"بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٤ من ٣)، وهو ما أكدت عليه دراسة Fahad Sultan (١٩٩٤).

السؤال الثالث: – ما معوقات تطبيق أو إنشاء جامعة الشركات (الشركات الجامعية)بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود)؟

للتعرف على المعوقات التي تواجه تطبيق جامعة الشركات (الشركات الجامعية) بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية تم حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات التي تواجه تطبيق جامعة الشركات (الشركات الجامعية) بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (٥)

استجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات محور المعوقات التي تواجه تطبيق جامعة الشركات(الشركات الجامعية) بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية مرتبة تنازلياً حسب متوسطات الموافقة

م	العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
٣	بحوث أعضاء هيئة التدريس غالباً تميل إلى الجانب النظري أكثر من التطبيقي.	ك	٢٠٤	٧	–	٢,٩٧	٠,١٨	١
		%	٩٦,٧	٣,٣	–			
٥	تميل مؤسسات المجتمع إلى الحصول على الحلول الجاهزة والمستوردة للمشكلات التي تواجهها، أكثر من حلها بنفسها.	ك	٢٠٣	٨	–	٢,٩٦	٠,١٩	٢
		%	٩٦,٢	٣,٨	–			
٢	ضعف ثقة مؤسسات المجتمع في إمكانية إسهام الجامعة في حل مشكلاتها وتطوير أدائها.	ك	٢٠٢	٧	٢	٢,٩٥	٠,٢٦	٣
		%	٩٥,٧	٣,٣	٠,٩			

م	العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
١	تركيز الجامعات على الجوانب النظرية أكثر من الجوانب التطبيقية.	ك	٢٠٠	٩	٢	٢,٩٤	٠,٢٨	٤
		%	٩٤,٨	٤,٣	٠,٩			
٧	ضعف التواصل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.	ك	٢٠٠	٨	٣	٢,٩٣	٠,٣٠	٥
		%	٩٤,٨	٣,٨	١,٤			
٩	ضعف آلية تسويق الجامعة لأبحاثها وخدماتها.	ك	١٩٨	١٠	٣	٢,٩٢	٠,٣١	٦
		%	٩٣,٨	٤,٧	١,٤			
٨	ضعف معرفة مؤسسات المجتمع بما يمكن أن تقدمه لها الجامعات.	ك	١٩٥	١٢	٤	٢,٩١	٠,٣٥	٧
		%	٩٢,٤	٥,٧	١,٩			
١٠	عدم وجود قوانين تنظم عمليات الشراكة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع الإنتاجية.	ك	١٩٠	١٥	٦	٢,٨٧	٠,٤١	٨
		%	٩٠,٠	٧,١	٢,٨			

م	العبـــــارة	التكرار	درجة الموافقة			المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
		النسبة	كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
٦	ضـــــــعف الإمكانـــــات البحثيـــة التـــي تمتلكهـــــا الجامعات.	ك	١٨٨	١٤	٩	٢,٨٥	٠,٤٦	٩
		%	٨٩,١	٦,٦	٤,٣			
٤	يركـــز أعـــضاء هيئـــة التـــدريس فـــي أبحـــاثهم علـــى الترقيـــة بغض النظر عن أهميتهـــــا التطبيقية.	ك	١٨٦	١٥	١٠	٢,٨٣	٠,٤٨	١٠
		%	١٨٦	١٥	١٠			
المتوسط العام						٢,٩١	٠,٢١	

من خلال النتائج الموضحة أعلاه يتضح أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على المعوقات التي تواجه تطبيق جامعة الشركات (الشركات الجامعية) بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية بمتوسط (٢,٩١ من ٣,٠٠) وهو متوسط يقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي (من ٢,٣٥ إلى ٣,٠٠) وهي الفئة التي تشير إلى خيار"كبيرة"على أداة الدراسة، وهو ما يتفق كثيرا مع نتائج دراسة فهد السلطان ١٩٩٤م.

ويتضح من النتائج أن هناك تجانساً في موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية حيث تراوحت متوسطات موافقتهم على المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية مابين (٢,٨٣ إلى ٢,٩٧) وهي متوسطات تقع في الفئة الثالثة من فئات المقياس الثلاثي واللتان تشيران إلى (كبيرة) على أداة

الدراسة مما يوضح التجانس في موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية حيث يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة موافقون بدرجة كبيرة على عشرة من المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية أبرزها تتمثل في العبارات رقم (٣، ٥، ٢، ١، ٧) والتي تم ترتيبها تنازلياً حسب موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة كالتالي:

١. جاءت العبارة رقم (٣) وهى"بحوث أعضاء هيئة التدريس غالباً تميل إلى الجانب النظري أكثر من التطبيقي"بالمرتبة الأولى من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٧ من ٣).
٢. جاءت العبارة رقم (٥) وهى"تميل مؤسسات المجتمع إلى الحصول على الحلول الجاهزة والمستوردة للمشكلات التي تواجهها، أكثر من حلها بنفسها"بالمرتبة الثانية من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٦ من ٣).
٣. جاءت العبارة رقم (٢) وهى"ضعف ثقة مؤسسات المجتمع في إمكانية إسهام الجامعة في حل مشكلاتها وتطوير أدائها"بالمرتبة الثالثة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٥ من ٣).
٤. جاءت العبارة رقم (١) وهى"تركيز الجامعات على الجوانب النظرية أكثر من الجوانب التطبيقية"بالمرتبة الرابعة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٤ من ٣).
٥. جاءت العبارة رقم (٧) وهي"ضعف التواصل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع"بالمرتبة الخامسة من حيث موافقة أفراد عينة الدراسة عليها بدرجة كبيرة بمتوسط (٢,٩٣ من ٣)، ويتفق هذا مع ما جاءت به دراسة (Fahad Sultan (١٩٩٤)).

السؤال الرابع:"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول محاور الدراسة تعزى إلى اختلاف خصائصهم والوظيفية"؟

أولاً: الفروق باختلاف متغير الجامعة:

للتعرف على ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية باختلاف متغير الجامعة استخدم الباحث اختبار"ت: Independent Sample T-test"لمعرفة الفروق بين إجابات أفراد الدراسة وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم (٦)

نتائج اختبار"ت: Independent Sample T-test"

لدلالة الفروق بين متوسطات أفراد الدراسة وفق متغير الجامعة

محاور الدراسة	الجامعة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة ت	مستوي الدلالة
مدى اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	جامعة الإمام	٧٧	٢,٨٧٧١	٠,٢٤١٤	٠,٦٥٢-	٠,٥١٦
	جامعة الملك سعود	١٣٤	٢,٨٩٦٥	٠,١٣٤٢		
مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية.	جامعة الإمام	٧٧	٢,٨٧٩٧	٠,٢٥٥٧	٠,٧١٢-	٠,٤٧٨
	جامعة الملك سعود	١٣٤	٢,٩٠٣٠	٠,١٧٣٩		
متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	جامعة الإمام	٧٧	٢,٩١٠١	٠,١٩٢٧	٠,٨٢٣-	٠,٤١٢
	جامعة الملك سعود	١٣٤	٢,٩٣٢٣	٠,١٨٦١		
المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	جامعة الإمام	٧٧	٢,٩٠٣٩	٠,٢٣٦٤	٠,٤٩١-	٠,٦٢٤
	جامعة الملك سعود	١٣٤	٢,٩١٨٧	٠,١٩٣٦		

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (مدى اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً حول مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية، وأيضاً على متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً على المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية باختلاف متغير الجامعة.

ثانياً: الفروق باختلاف متغير الكلية:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الكلية استخدم الباحث"تحليل التباين الأحادي"(One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الكلية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٧)

نتائج"تحليل التباين الأحادي"(One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الكلية

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
مدى اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,١١٢	٥	٠,٠٢٢	٠,٦٧٩	٠,٦٤٠
	داخل المجموعات	٦,٧٣٠	٢٠٥	٠,٠٣٣		
	المجموع	٦,٨٤٢	٢١٠	–		
مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية.	بين المجموعات	٠,١٣٨	٥	٠,٠٢٨	٠,٦٣٥	٠,٦٧٣
	داخل المجموعات	٨,٨٨١	٢٠٥	٠,٠٤٣		
	المجموع	٩,٠١٩	٢١٠	–		

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	**9.085E-02**	5	0.018	٠,٥٠٦	٠,٧٧١
	داخل المجموعات	7.359	205	0.036		
	المجموع	٧,٤٤٩	٢١٠	–		
المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	**6.371E-02**	5	0.013	٠,٢٨٥	٠,٩٢١
	داخل المجموعات	9.179	205	0.045		
	المجموع	٩,٢٤٣	٢١٠	–		

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول مدى اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً حول مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية، وأيضاً على متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً على المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية باختلاف متغير الكلية

الفروق باختلاف متغير الدرجة العلمية: للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الدرجة العلمية استخدم الباحث"تحليل التباين الأحادي"(One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الدرجة العلمية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٨)

نتائج"تحليل التباين الأحادي"(One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الدرجة العلمية

المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
مدى اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	0.086	2	0.043	١,٣٢٧	٠,٢٦٧
	داخل المجموعات	6.756	208	0.032		
	المجموع	٦,٨٤٢	٢١٠			
مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية .	بين المجموعات	0.055	2	0.028	٠,٦٤٣	٠,٥٢٧
	داخل المجموعات	8.964	208	0.043		
	المجموع	٩,٠١٩	٢١٠			
متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	0.026	2	0.013	٠,٣٧٠	٠,٦٩١
	داخل المجموعات	7.423	208	0.036		
	المجموع	٧,٤٤٩	٢١٠			
المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠.115	2	0.058	١,٣١٤	٠,٢٧١
	داخل المجموعات	9.128	208	0.044		
	المجموع	٩,٢٤٣	٢١٠			

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية وأيضاً حول مدى إسهام، تطبيق الشركات الجامعية (جامعة

الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية ، وأيضاً على متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً على المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية) باختلاف متغير الدرجة العلمية.

الفروق باختلاف متغير الكلية داخل كل جامعة:

للتعرف على ما إذا كانت هنالك فروق ذات دلالة إحصائية في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الكلية داخل كل جامعة استخدم الباحث"تحليل التباين الأحادي"(One Way ANOVA) لتوضيح دلالة الفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الكلية وجاءت النتائج كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (٩)

نتائج"تحليل التباين الأحادي"(One Way ANOVA) للفروق في إجابات أفراد الدراسة طبقاً إلى اختلاف متغير الكلية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

الكلية	المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية	مدى اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,٠٣٢	2	٠,٠١٦	٠,٢٦٦	٠,٧٦٧
		داخل المجموعات	4.396	74	٠,٠٥٩		
		المجموع	٤,٤٢٧	٧٦			
	مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية.	بين المجموعات	٠,٠٨٤	2	٠,٠٤٢	٠,٦٣٨	٠,٥٣١
		داخل المجموعات	4.885	74	٠,٠٦٦		
		المجموع	٤,٩٦٩	٧٦			

الكلية	المحور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,٠٣٠	2	٠,٠١٥	٠,٣٩٢	٠,٦٧٧
		داخل المجموعات	2.792	74	٠,٠٣٨		
		المجموع	٢,٨٢١	٧٦			
	المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,٠٣٤	2	٠,٠١٧	٠,٣٠١	٠,٧٤١
		داخل المجموعات	4.215	74	٠,٠٥٧		
		المجموع	٤,٢٤٩	٧٦			
جامعة الملك سعود	مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,٠٦١	2	٠,٠٣١	١,٧٢٣	٠,١٨٣
		داخل المجموعات	2.335	131	٠,٠١٨		
		المجموع	٢,٣٩٦	١٣٣			
	مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية.	بين المجموعات	٠,٠٢٧	2	٠,٠١٣	٠,٤٣٨	٠,٦٤٦
		داخل المجموعات	3.997	131	٠,٠٣١		
		المجموع	٤,٠٢٣	١٣٣			
	متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,٠٣٧	2	٠,٠١٩	٠,٥٣٤	٠,٥٨٨
		داخل المجموعات	4.567	131	٠,٠٣٥		
		المجموع	٤,٦٠٤	١٣٣			
	المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية.	بين المجموعات	٠,٠١٩	2	٠,٠٠٩	٠,٢٤٧	٠,٧٨١
		داخل المجموعات	4.965	131	٠,٠٣٨		
		المجموع	٤,٩٨٣	١٣٣			

يتضح من خلال النتائج الموضحة أعلاه عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية، وأيضاً على متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً على المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية باختلاف متغير الكلية داخل كل جامعة.

خامسا: أهم نتائج الدراسة وتوصياتها

النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة:-

السؤال الاول:- ما مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) في تحقيق فوائد للجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة الملك سعود ؟

أ/سيسهم تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، واتضح من خلالها ما يلي:

- أن عينة الدراسة موافقون (بدرجة كبيرة) على إسهام تطبيق الشركات الجامعية(جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية.

- أن عينة الدراسة موافقون (بدرجة كبيرة)على خمسة عشر من إسهامات تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية أبرز هذه الفوائد تتمثل في:

١. سيجعل الجامعات على تواصل حقيقي مع التنمية بالمجتمع.
٢. افتتاح برامج جديدة بالجامعات وفقاً لاحتياجات المؤسسات الإنتاجية.
٣. توفير البيئة الأكاديمية الداعمة (للإبداع، والتميز، والابتكار، وصقل المواهب).

٤. تقديم فرص للتعليم الرسمي وغير الرسمي التي تعمل على دعم (النمو الشخصي، والنمو المهني) للأفراد.

٥. زيادة كفاءة الجامعات الإنتاجية.

ب /سيسهم تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات الحكومية، واتضح من خلالها ما يلي:

– أن عينة الدراسة موافقون (بدرجة كبيرة)على اسهام تطبيق الشركات الجامعية(جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات.

– أن عينة الدراسة موافقون (بدرجة كبيرة) على خمسة عشر من اسهامات تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات أبرز هذه الفوائد تتمثل في:

١. تهيئة الموظفين الجدد وإكسابهم الكفايات اللازمة.

٢. منح شهادات جامعية للعاملين بالمؤسسات وفقاً لاحتياجاتهم المهنية.

٣. تتيح الفرصة لطلاب الجامعة الموهوبين وخريجيها لتطبيق مشاريعهم ومقترحاتهم وأفكارهم البحثية.

٤. يساعدها في الحصول على المعرفة العلمية والتقنية المستقبلية.

٥. الاستفادة من ممتلكات الجامعة من معامل ووحدات مختلفة في تطوير أدائها.

السؤال الثاني:– ما متطلبات تطبيق جامعة الشركات (الشركات الجامعية) بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود،)؟

واتضح من خلال إجابات عينة الدراسة ما يلي:

– عينة الدراسة موافقون (بدرجة كبيرة) على متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية.

أفراد عينة الدراسة موافقون (بدرجة كبيرة) على ثلاثة عشر من متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية أبرز هذه المتطلبات تتمثل في:

١. إعداد دليل شامل بالتعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بآليات إنشاء الشركات الجامعية.

٢. إنشاء موقع على الشبكة العنكبوتية يوضح أهمية وآليات إنشاء الشركات الجامعية.

٣. عمل حملات توعوية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية حول الشركات الجامعية وأهميتها ومميزاتها.

٤. عمل زيارات للنماذج والخبرات الناجحة للشركات الجامعية في بعض دول العالم للاستفادة منها.

٥. تفعيل عمليات الاتصال بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

السؤال الثالث:- ما معوقات تطبيق جامعة الشركات بالجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود)؟

وأتضح من خلال إجابات عينة الدراسة ما يلي:

- أن عينة الدراسة موافقون (بدرجة كبيرة) على المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية.

- أن عينة الدراسة موافقون (بدرجة كبيرة) على عشرة من المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية أبرز هذه المعوقات تتمثل في:

١. بحوث أعضاء هيئة التدريس غالباً تميل إلى الجانب النظري أكثر من التطبيقي.

٢. تميل مؤسسات المجتمع إلى الحصول على الحلول الجاهزة والمستوردة للمشكلات التي تواجهها، أكثر من حلها بنفسها.

٣. ضعف ثقة مؤسسات المجتمع في إمكانية إسهام الجامعة في حل مشكلاتها وتطوير أدائها.

٤. تركيز الجامعات على الجوانب النظرية أكثر من الجوانب التطبيقية.

٥. ضعف التواصل بين الجامعة ومؤسسات المجتمع.

السؤال الرابع:"هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات عينة الدراسة تعزي إلى اختلاف خصائصهم الوظيفية ؟

أولاً: الفروق باختلاف متغير الجامعة:

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً على تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات، وأيضاً على متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك أيضاً على المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية باختلاف متغير الجامعة.

ثانياً:الفروق باختلاف متغير الكلية:

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (مدى اسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً على تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات، وأيضاً على متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك أيضاً على المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية باختلاف متغير الكلية.

ثالثاً:الفروق باختلاف متغير الدرجة العلمية:

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، وأيضاً على تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات، وأيضاً متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية، وكذلك أيضاً على المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية باختلاف متغير الدرجة العلمية.

رابعاً:الفروق باختلاف متغير الكلية داخل كل جامعة على حدة:

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ٠,٠٥ فأقل في اتجاهات أفراد الدراسة حول (مدى إسهام تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للجامعة الحكومية بالمملكة العربية السعودية، تطبيق الشركات الجامعية (جامعة الشركات) على تحقيق الفوائد بالنسبة للمؤسسات الإنتاجية التي تقوم بعقد شراكات مع الجامعات، متطلبات تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية، المعوقات التي تواجه تطبيق الشركات الجامعية بالمملكة العربية السعودية) باختلاف متغير الكلية داخل كل جامعة.

السؤال الخامس: مالمقترحات اللازمة لجامعة الشركات (الشركات الجامعية) لتكون مدخل لتفعيل الشراكة بين (الجامعات الحكومية وبين المؤسسات الإنتاجية) بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر هيئة التدريس في كل من (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود) في ضوء خبرة المملكة المتحدة ؟

في ضوء ما تم عرضه بالإطار النظري وخبرة المملكة المتحدة والدراسة الميدانية يمكن التوصل إلى بعض المقترحات التي يمكن أن تساعد الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية في استخدام جامعة الشركات في تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية بالمملكة العربية السعودية يمكن إجمالها فيما يلي:

١. يمكن أن يتم إنشاء جامعة الشركات بالمملكة العربية السعودية من خلال أن تقوم أحدى المؤسسات الإنتاجية من مصانع وشركات (مثل شركة سابك أو أرامكو... إلخ) في مختلف المجالات بإنشاء مثل هذه الجامعات من أجل الوفاء بأغراض الشركة أو المصنع، حيث تعد الوسيلة الأساسية للتنمية المهنية للموظفين وتطوير الأداء بها والاستفادة من الخدمات والإمكانات الجامعية، وتقديم خدمات للباحثين والطلاب بالجامعات.

٢. يمكن أن تقوم جامعة الشركات بالمملكة العربية السعودية بتقديم كل من فرص التعليم الرسمي وغير الرسمي التي تعمل على دعم النمو الشخصي وكذلك النمو المهني للأفراد في المؤسسة أو الشركة، وكذلك الطلاب والعاملين بالجامعة.

٣. يجب أن يتم توفير مناخ تنظيمي بجامعة الشركات داعم، يؤسس الاحترام والتعاون في تحقيق الأهداف المشتركة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية أو الخدمية.

٤. يمكن أن تأخذ جامعة الشركات بالمملكة العربية السعودية عدة أشكال، فقد تكون جامعة لها كيانها المستقل بعيداً عن المؤسسة التي تنشئها، وقد تكون داخل هذه المؤسسة كأحد المراكز أو الأقسام التدريبية، وقد تكون بشكل افتراضي من خلال موقع للجامعة على شبكة الإنترنت، يتم من خلاله تقديم جميع الخدمات بما يحقق أهداف الجامعة، وكلها تتلاءم مع طبيعة العمل بالمملكة العربية السعودية.

٥. يجب أن تأخذ الجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية بزمام المبادرة نحو إنشاء جامعات الشركات،مع بعض المؤسسات الإنتاجية من مصانع أوشركات، التي تمتلك مقومات إنشاء مثل هذه الجامعات من حيث الإمكانات المادية من (ورش ومعامل وتجهيزات ومعدات)، وكذلك الإمكانات البشرية من (خبراء ومتخصصين وفنيين واستشاريين) في مختلف مجالات العمل، ومن أمثلة هذه المؤسسات (سابك وأرامكو والزامل للبتروكيماويات والمراعي... وغيرها).

٦. يجب على الجامعات إعداد دليل إرشادي، وعمل الإعلانات التجارية اللازمة من خلال االقنوات المختلفة (الأدلة المطبوعة – الصحف – الإنترنت...) لتوضيح سبل التعاون بين الجامعات الحكومية والمؤسسات الإنتاجية، والفوائد التي ستعود على الجامعة والمؤسسة والمجتمع ككل.

٧. يجب على الجامعة عقد ندوات توعية ودورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس بها، وكذلك أعضاء مجالس إدارات المؤسسات الإنتاجية المختلفة بالمملكة لتحديد سبل الشراكة بين هذه المؤسسات والجامعات، خاصة في مجال إنشاء الشركات الجامعية.

كما توصلت الدراسة الحالية إلى أن جامعة الشركات يمكن أن تحقق فوائد عديدة للشركات وكذا للجامعات كما يلي:

أ- يمكن أن تحقق جامعة الشركات الأهداف التالية بالنسبة للجامعات الحكومية بالمملكة العربية السعودية:

١. توفير التمويل اللازم للنهوض بمستوى العملية التعليم بالجامعة.
٢. توفير البيئة الأكاديمية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار وصقل المواهب.
٣. إعداد كوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة في حقول المعرفة المختلفة التي تلبي احتياجات المجتمع.
٤. تشجيع البحث العلمي ودعمه ورفع مستواه وبخاصة البحث العلمي التطبيقي الموجه لخدمة المجتمع وتنميته.
٥. توثيق العلاقة بين الجامعات ومؤسسات الإنتاج.
٦. توفير برامج التعليم الجامعي من خلال التعليم والتدريب بعد البكالوريوس، وتقديم البرامج خارج الجامعة، والتركيز على متطلبات العملاء من البرامج.
٧. المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمهنية والثقافية من خلال الشراكة مع مؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية، و التعاون بين أعضاء هيئة التدريس في الجامعة
٨. تنمية الإبداع والابتكار لدي طلاب الجامعة وتشجيع ذلك لديهم.

ب- كما يمكن أن تحقق جامعة الشركات الأهداف التالية بالنسبة للشركات والمؤسسات الإنتاجية:

١. زيادة الإنتاجية وخفض التكلفة وتطوير أدوات ووسائل الإنتاج.
٢. زيادة القدرة على التطوير والتحديث والمنافسة محليًا وعالميًا، و الاستفادة بأعلى درجة ممكنة من التطورات العلمية والتكنولوجية.
٣. رفع مستوي قدرات ومهارات العاملين في مختلف مجالات العمل، وفق متطلبات العصر واحتياجات سوق العمل.
٤. توفير حلول علمية تطبيقية للمشكلات التي تواجهها سواء كانت تتعلق بالإنتاج أو الإدارة او الأفراد، تتميز بسرعة التطبيق وقلة التكاليف.
٥. تطوير واستحداث منتجات جديدة تتميز بالجودة العالية والقدرة على المنافسة العالمية.
٦. توثيق العلاقة بالمؤسسات العلمية الأكاديمية في مجال البحث العلمي والتدريب والاستشارات والاستفادة منها.

٧. إنشاء مشروعات صغيرة تسهم في توفير المشروعات المغذية للمشاريع الكبيرة.

كما توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من المتطلبات اللازمة لتطبيق جامعة الشركات بالمملكة العربية السعودية يمكن إجمالها فيما يلي:

١. اعداد دليل شامل بالتعاون بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية بأليات إنشاء الشركات الجامعية.

٢. استصدار اللوائح التي تنظم إنشاء الشركات الجامعية.

٣. عمل حملات توعوية بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية حول الشركات الجامعية وأهميتها ومميزاتها.

٤. ترشيح أحد المختصين بعمادة خدمة المجتمع تكون مسؤوليته جميع الأمور المتعلقة بالشركات الجامعية.

٥. أن تعد عمادة خدمة المجتمع دراسة باحتياجات المجتمع من الشركات الجامعية.

٦. أن تعمل عمادة خدمة المجتمع دراسة بالاحتياجات (البحثية، والتدريبية، والاستشارية) للمؤسسات الإنتاجية.

٧. انشاء موقع على الشبكة العنكبوتية يوضح أهمية وآليات انشاء الشركات الجامعية.

٨. عمل ندوات وتدريبات توعوية مختلفة حول أهمية إنشاء الشركات الجامعية بالنسبة للجامعة وبالنسبة للمؤسسات الإنتاجية.

٩. عرض نماذج عالمية ناجحة للشركات الجامعية وكيفية الاستفادة منها في المملكة العربية السعودية.

١٠. عمل زيارات للنماذج والخبرات الناجحة للشركات الجامعية في بعض دول العالم للاستفادة منها.

١١. توفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء الشركات الجامعية.

١٢. تفعيل عمليات الاتصال بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

١٣. تصميم البرامج المختلفة للتدريب والتدريس بالشركات الجامعية.

مقترحات أخرى:

١- ضرورة إنشاء جامعات للشركات سواء داخل بعض الجامعات السعودية أو المؤسسات الإنتاجية، بما يدعم عمليات الشراكة بين الجامعة والمجتمع.

٢- ضرورة نشر ثقافة الشراكة بين الجامعة والمجتمع المحيط بمؤسساته الإنتاجية والخدمية، بما يحقق أهداف الجامعات والمؤسسات.

٣- أهمية عمل دراسات حول احتياجات المجتمع بأفراده ومؤسساته الخدمية والإنتاجية التي يمكن أن تسهم الجامعة في تلبيتها.

٤- ضرورة إجراء دراسات عديدة حول معوقات إنشاء جامعات الشركات بالمملكة وكيفية التغلب عليها.

٥- إعادة النظر في بعض أهداف التعليم الجامعي، حيث يجب التأكد على ضرورة التحول من العمل على تخريج مهنيين الى تخريج مواطنين منتجين.

٦- يجب أن يتغير نمط التنمية السائد في المملكة العربية، وذلك من أجل أن يتوفر للجامعات الحكومية السياق الثقافي الملائم، والذي بالتالي سيساعد على قيام تحالفات وشراكات بين الجامعات الحكومية وبين المؤسسات الإنتاجية.

* * *

المراجع

المراجع العربية:

١) أحمد زكي بدوي (١٩٨٢): معجم مصطلحات العلوم الإدارية، دار الكتاب المصري، القاهرة، ص٣٥

٢) حاتم فرغلى ضاحى جاد (٢٠٠٥): الأدوار المستقبلية للتعليم الجامعي في مصر في ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين"دراسة استشرافية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية التربية بأسوان، جامعة جنوب الوادي، ص١٥٧.

٣) نهلة عبد القادر هاشم (٢٠٠٥): الشراكة بين المدارس والجامعات والتنمية المهنية للمعلمين في مصر، دراسات في التعليم الجامعي، العدد الثامن، أبريل، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس.ص.١٨٩

٤) رسمي عبد الملك رستم (٢٠٠٣): تفعيل دور الشراكة المجتمعية في العملية التعليمية وسلطات المحافظات في إدارة التعليم، القاهرة، المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، ص٢١.

٥) البنك الدولي (٢٠٠٣): بناء مجتمعات المعرفة: التحديات الجديدة التي تواجه التعليم العالي، تقرير صادر عن البك الدولي، القاهرة، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط (ميريك)، ص.٣١

٦) محمد نبيل نوفل، ١٩٩٥) :مأزق سياسات التعليم العالي في ظل توجهات التنمية ,مستقبل التربية ,المجلد الأول ,العدد الثالث.٣٥ –يوليو ,ص ٣٤

٧) مصطفي أحمد عبد الباقي (٢٠٠٠): المشاركة بين التعليم العالي والمؤسسات المجتمعية نموذج مقترح، المؤتمر التربوي الثاني"خصخصة التعليم العالي والجامعي"، المجلد الثاني، البحوث، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس، في الفترة من ٢٣–٢٥ أكتوبر، ص.٣٧٧.

٨) إسماعيل صبري عبد الله، ١٩٩٦) :تمويل التعليم العالي ,مجلة التربية المعاصرة ,العدد ٤٢ , السنة ١٣ , رابطة التربية الحديثة ,القاهرة ,يوليو ,ص ٤٠

٩) يوسف سيد محمود(٢٠٠٣): التحالفات والشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية"مدخل لتطوير التعليم الجامعي"المؤتمر القومي السنوي العاشر العربي الثاني(جامعة المستقبل في الوطن العربي)، مركز تطوير التعليم الجامعي، جامعة عين شمس،ص.ص. ١٦٦– ١٩١

١٠) هالة محمد السيد صالح (٢٠٠٦): دراسة تحليلية للشراكة بين الجامعة والمجتمع في ضوء خبرات بعض الدول، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم التربية المقارنة و الإدارة التعليمية، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٠٠٦م.

١١) الدخيل، عبد العزيز بن عبد الله (٢٠٠٢م). إسهامات التعليم العاليفي التنمية الشاملة للمملكة العربية السعودية، ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام ١٤٤٠هـ، الرياض.

١٢) الفرجاني، نادية. (٢٠٠٧م). التعليم العالي في الدول العربية، تنمية الموارد البشرية واحتياجات سوق العمل، المؤتمر الدولي حول جامعة القرن الحادي والعشرين، مسقط، سلطنة عُمان.ص٣٧

١٣) الحربي، عبد الله مزعل (٢٠٠٨م). العوامل والقوى المرتبطة بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الأهلي في المملكة العربية السعودية. مجلة الجمعية المصرية، جامعة عين شمس، القاهرة. ص١٥٧

١٤) الزميع، علي بن فهد (١٩٩٩م). الاتجاهات والسياسات المعاصرة لتطوير وإصلاح التعليم الجامعي في دور الخليج العربية، المؤتمر العالمي لليونسكو حول التعليم العالي في دور الخليج العربية. جامعة قطر، الدوحة. ص٤٩

* * *

World), University Education Development Center, Ain Shams University.

(10) Saleh, H. (2006).Analytic Study for the Partnership between University and Society in the Light of the Experiences of some Countries, MA. Department of Comparative Education and Educational Administration, Faculty of Education, Banha University.

(11) Aldakheel, A. (2002).Contributions of Higher Education in the Comprehensive Development of the Kingdom of Saudi Arabia : proceedings to theSymposium of Future Vision of Saudi Economy up to 1440 H., Riyadh.

(12) Alfarjani, N.(2007): Higher Education in Arab Countrie, Human Resources Development and Labour Market Needs: proceedings to the International Conference on the 21st Century University, Masqat, Sultanate of Oman.

(13) Alharbi, A..(2008).Factors and Powers Related tothe Establishment of Private Higher Education Institutions in the Kingdom of Saudi Arabia.Egyptian Association Journal, Ain Shams University, Cairo.

(14) Alzomai, A. (1999).Contemporary Trends and Policies for the Development and Reform of University Education in the Arab Gulf State: proceedings to,UNISCO International Conference on Higher Education in the Arab Gulf States, Qatar University, Doha.

* * *

Arabic References

(1) Badawi, A. (1982).Glossary of Administrative Sciences Terminology. Cairo: Egyptian Book House.

(2) Jad, H.(2005).Future Roles of University Education in Egypt in the Light of the 21st Century Challenges, Prospective study.Ph.D, , Department of Education Fundamentals, Faculty of Education, Aswan, South Valley University.

(3) Hashim, Nahla..(2005): Partnership AmongSchools, Universities and Professional Development of Teachers in Egypt.Studies on university education, No. 8, University Education Development Center, Ain Shams University.

(4) Rostom, R. (2003). Activation of Community Partnership Role in the Educational Process and Provinces Authorities in Education Management.National Center for Educational Research and Development, Cairo.

(5) The World Bank (2003).Building Knowledge Societies: the New Challenges Facing Higher Education.Report issued by the World Bank, Cairo, Middle EastReadersinformationCenter (MERIC).

(6) Nawfal, M.(1995).Predicament of Higher Education Policies under Development Trends. Future of Education, Vol 1, No 3.

(7) Abdulbaqi, M. (2000).Partnership between Higher Education & Society Institutions, a proposed model, the 2nd Educational Conference "Privatization of Higher and University Education",. Vol 2, ,,Faculty of Education, Sultan Qaboos University..

(8) Abdullah, I.(1996).Funding Higher Education. Contemporary Education Journal, Vol 42, No 13, Modern Education League, Cairo.

(9) Mahmoud,Y.(2003).Alliances and Partnerships between Universities and Production Establishments, "Introduction to the Development of University Education": proceedings to the 10th Annual National Conference (the 2nd Arab Conference), (Future University in the Arab

1- Preparing a comprehensive manual in collaboration between universities and institutions about the mechanisms of building companies universities.

-The most important obstacle facing the activation of partnership between government universities and production institutions:

1-The research of faculty members often covers the theoretical aspect more than the organizational one.

The current study was concluded by a set of introductions according to conclusions.

University Companies as an Access to Activate Partnership between Universities and Production Institutions in the Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Abdulaziz Nasser AbdulazizAlshathri
Associate professor, Department of Educational Administration & Planning, Faculty of Social Sciences

Abstract:

The current study attempts to investigate the benefits that the government universities and production institutions in the Kingdom of Saudi Arabia gain by establishing university companies (companies university) in order to activate partnership between them. The requirements as well as obstacles of applying university partnership between government universities and production institutions have been defined. Also, proposals about using Companies University to activate partnership between universities and production institutions in the Kingdom of Saudi Arabia were made.

Descriptive method was applied to the study sample that consists of (77) faculty members of Al Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University, and (134) faculty members of King Saud University where the sample was selected from three colleges with the same name and major from both universities. A questionnaire of (51) sentences was prepared and categorized into four elements.

The study concluded with several results including the following:

- The activation of partnership between universities and production institutions:

1- Will keep universities in real contact with development and society.
2- Will assist in opening new programs at the universities in accordance with the needs of production institutions.
3- Will prepare new employees and achieve basic competence.

- The most important requirement to activate the relation between government universities and production institutions: